

مجلس الأمن

السنة السبعون

مؤقت

الجلسة **٧٥١٠**

الجمعة، ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٥، الساعة ١٠/١٠

نيويورك

الرئيس	السيدة أوغوو	(نيجيريا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	الأردن	السيد الحمود
	إسبانيا	السيد غاسو ماتوسيس
	أنغولا	السيد كاسيميرو
	تشاد	السيد مانغارال
	شيلي	السيد باروس ميليت
	الصين	السيد وانغ من
	فرنسا	السيد ستيئلان
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد ميناديث غراتيرول
	ليتوانيا	السيدة مورموكايته
	ماليزيا	السيد إبراهيم
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ميك
	نيوزيلندا	السيدة دارلو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بريسمان

جدول الأعمال

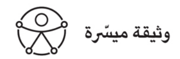
قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2015/579)

1526136 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2015/579)

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل صربيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

بالنيابة عن المجلس، أرحب بسعادة السيد ايفيتسا داتشيتش، النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير خارجية جمهورية صربيا.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد فريد ظريف، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الإدارة المؤقتة للأمم المتحدة في كوسوفو، للمشاركة في هذه الجلسة.

بالنيابة عن المجلس، أرحب بالسيد ظريف، الذي سينضم إلى جلسة اليوم، عن طريق التداول بالفيديو من بريشتينا.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد هاشم تاتشي للمشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2015/579، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

أعطي الكلمة الآن للسيد ظريف.

السيد ظريف (تكلم بالإنكليزية): إن التقرير المعروض على المجلس يتضمن تفاصيل أنشطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو خلال الفترة المشمولة بآخر تقرير فصلي والممتدة من ١٦ نيسان/أبريل إلى ١٥ تموز/يوليه. وسأتجاوز مجرد تقديم التقرير، لأقدم أيضا وجهة نظري بإيجاز بشأن المجموعة الأوسع للإنجازات الهامة، فضلا عن التحديات التي تواجه كوسوفو في الوقت الراهن.

وأود أن أبدأ بالثناء على الخطوة البالغة الأهمية التي اتخذتها مؤسسات كوسوفو في الثالث من هذا الشهر، عندما صادق برلمان كوسوفو على التعديل الدستوري المطلوب والقوانين المتعلقة بإنشاء محكمة متخصصة ومكتب مدعي عام متخصص. وتتفق هذه القوانين التشريعية تماما مع تبادل الرسائل بين كوسوفو والاتحاد الأوروبي بشأن هذه المسألة، التي أقرها البرلمان في نيسان/أبريل ٢٠١٤.

كما ورد في تقرير الأمين العام (S/2015/579)، كان التأخير في وضع اللمسات الأخيرة على الإطار المطلوب، مدعاة قلق بالغ لمختلف الجهات. لكن تمثل المصادقة على القوانين التأسيسة اللازمة، وإصدار الرئيسة يحيى آغا لها أمس، علامة على زيادة عزم كوسوفو على الوفاء بالتزاماتها وتعهداتها الأساسية، التي تنطوي على الاحترام الكامل لسيادة القانون والعدالة النزيهة، فضلا عن المساءلة والمساواة أمام القانون.

يواجه الترسيخ الكامل لسيادة القانون، تحديات هامة أخرى، تستدعي الإشارة إليها اليوم. يتمثل أحدها في الحماية القانونية لمواقع التراث الثقافي والديني. وخلال شهر حزيران/يونيه، أصدرت غرفة الاستئناف في الدائرة الخاصة للمحكمة العليا في كوسوفو أحكاما، تلغي في الواقع، حكما تاريخيا أصدرته الهيئة الابتدائية للدائرة الخاصة خلال شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وتعلق ذلك الحكم بالمنطقة المحمية

الخاصة لدير فيسوكي ديتشاني الأرثوذكسي. وقد رفض حكم ٢٠١٢ ادعاءات ملكية لشركتين مملوكتين اجتماعيا ضد دير فيسوكي ديتشاني. وقبل الطرفان حل هذا التراع العالق، وأشاد المجتمع الدولي بهذا الحل. وفي المقابل، إستخدم الحكم الصادر عن غرفة الاستئناف منطقا قانونيا مثيرا للشكوك، لإعادة القضية إلى محكمة محلية للبت فيها، مما سيعيد بالتأكيد فتح التراع، ويمكن أن يؤدي إلى بروز توترات جديدة خطيرة بسبب هذا الموقع الأثري الديني والثقافي الهام.

ويمثل احترام وحماية وصون التراث الثقافي الأرثوذكسي الصربي في كوسوفو، واجبات أساسية لمؤسسات الحكم في كوسوفو واختبارا لمدى مسؤوليتها. وفي حال عدم القيام بتلك الواجبات، سيجري كذلك التشكيك في العديد من الوظائف والمسؤوليات الهامة الأخرى. ولذلك يكتسي الالتزام الصارم بالإطار القانوني للحماية المنصوص عليه في دستور كوسوفو، أهمية قصوى. ويشمل ذلك ولا ينحصر في نظر برلمان كوسوفو مستقبلا في سن قانون شامل للتراث الثقافي. وأثني على الضمانات الأكيدة التي قدمها رئيس الوزراء عيسى مصطفى بأن مجلس الوزراء لن يوافق على نسخة منقحة من مشروع القانون ويقدمها إلى البرلمان، إلا إذا كانت مطابقة تماما للأحكام ذات الصلة من الدستور.

وتتطلب الخطوات الهائلة التي اتخذها بالفعل كل من بريشتينا وبلغراد من خلال الحوار الذي يسهله الاتحاد الأوروبي، التزاما مستمرا من جانب الطرفين، وكذلك من جانب المجتمع الدولي. وفي ٢٥ آب/أغسطس، سيجتمع القادة الكبار من كل جانب، مرة أخرى، سعيا منهم للتوصل إلى اتفاق بشأن المسائل التي لا تزال الخلافات قائمة بشأها رغم تضييقها. ومن بين تلك المسائل، يكتسي وضع إطار تفصيلي لتأسيس جمعية/تجمع في المستقبل للبلديات ذات الأغلبية الصربية، أمرا بالغ الأهمية. وتقترب عدة مسائل أخرى الآن من الانتهاء منها.

وبالفعل، يقدم تنفيذ الترتيبات بشأن الاعتراف المتبادل بتأمين المركبات، الذي بدأ تحديدا في الأسبوع الماضي، دليلا على الفوائد المتأتية من تطبيع العلاقات بين البلدين.

ومن المهم عدم التقليل من إمكانات هذه العملية التاريخية، التي بدأت تحت رعاية الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي أشتون وهي الآن بين يدي خليفتها المقتدرة، فيديريكا موغريني. ولا يقتصر التوصل إلى حلول توفيقية منصفة تتجاوز إرث الصراع، وتؤدي إلى فائدة ملموسة لكلا الجانبين، فقط على بنود الاتفاق الأول الذي تم التوصل إليه في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣. وخلال الأيام المقبلة، يحدوني الأمل في أن يتوسع الحوار ليشمل مسائل صعبة أخرى، لا تزال تلقي بظلالها على علاقات الطرفين. وأود أن أسلط الضوء على بعضها، ويتعلق الأمر بتجديد بذل الجهود لتحديد مصير الأشخاص المفقودين، وتقديم خطة لتعويض أسرهم، وتنشيط روابط النقل والروابط التجارية؛ ومعالجة الكثير من المسائل المعقدة المتعلقة بالممتلكات؛ للتعامل مع مسائل العودة، وتوطين اللاجئين، والمشردين داخليا؛ ومناقشة وضع الكنيسة الأرثوذكسية.

كما يدرك أعضاء المجلس بالفعل، فإن هذه هي آخر إحاطة إعلامية أقدمها للمجلس بصفتي الممثل الخاص للأمين العام في كوسوفو. لذلك، آمل أن يسمحوا لي بعرض بعض الأفكار الموجزة عن الاتجاهات والعمليات التي كنت شاهدا عليها. عندما وصلت إلى كوسوفو بعد أحداث شهر تموز/يوليه ٢٠١١ بفترة وجيزة، كان التوتر شديدا للغاية على أرض الواقع. وكانت المتاريس قد أقيمت في كافة أنحاء الشمال، واضطر الوجود الأمني الدولي إلى اتخاذ موقف وقائي قوي. وكان الخطاب السياسي العام بين الطوائف في كوسوفو، وكذلك بين بلغراد وبريشتينا، متميزا بالخصومة والمواجهة. ولم تصدر سوى القليل من التصريحات التصالحية أو لا تصريحات تصالحية على الإطلاق من أي طرف من الأطراف.

وبعد مرور أربع سنوات، تختلف الحالة بشكل جذري. ويحكم رؤساء البلديات الصربية في كوسوفو، الذين انتخبوا للمرة الأولى في إطار قانوني موحد، الآن في جميع بلديات كوسوفو العشر ذات الأغلبية الصربية، بما في ذلك أربع بلديات في الشمال.

ويشغل وزراء وبرلمانيون من صرب كوسوفو الآن مناصب رئيسية في المؤسسات المركزية، وهم يعملون بنشاط للنهوض بالمصالح الحيوية ليس لطائفتهم فحسب، بل وعلى نحو متزايد لمجمل الناخبين. وهياكل الشرطة مندمجة تماماً، وبالتالي فإنها أكثر استجابة. وتم إحراز تقدم كبير نحو تحقيق التكامل بين جميع مكونات النظام القضائي. ومن خلال عملية تقوم على الحوار المُكرّس والتسوية السياسية، فإن حاجات الشعب الملموسة وتطلعاته يتردد صداها في الخطاب العام – وربما للمرة الأولى منذ التراع نفسه – بصورة أقوى من التلميحات إلى الماضي.

وبطبيعة الحال، ليس هناك تقدم لا رجعة فيه. ولا أقصد الإشارة إلى أن الجهود المبذولة حتى الآن كافية لضمان التقدم. غير أني أعتقد جازما أنه يوجد مبرر موضوعي للتفاؤل الحذر باستمرار هذه العملية وخروجها بنتائج ملموسة بقدر أكبر لمصلحة الجميع.

وكان لي شرف العمل خلال السنوات الأربع الماضية، وسأترك البعثة بثقة عالية في القيادة التي لمستها لدى الجانبين، فضلا عما لمسته لدى الشعب. فمستقبلهم يجري بناؤه استنادا إلى المصلحة المشتركة في تهيئة الظروف للسلام والازدهار على المدى الطويل.

أختتم ملاحظاتي اليوم بالإعراب عن عميق امتناني لكم، سيدتي الرئيسة، ولجميع أعضاء المجلس على دعمهم لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ولشخصي. لقد تحقق الكثير، وإنني على ثقة بأن مسيرة التقدم الإيجابي ستتسارع في مقبل الأيام. ولن تشهد الفترة المقبلة المزيد من التحديات فحسب، ولكنني على ثقة ويقين من أنها ستشهد أيضا إحراز المزيد من التقدم، ولا سيما بفضل استمرار دعم المجلس ومشاركته. وستظل بعثة الأمم المتحدة ومن يخلفني وكامل وجود الأمم المتحدة في كوسوفو على التزام بالمساهمة في هذا الصدد.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد ظريف على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد داتشيتش.

السيد داتشيتش (صربيا) (تكلم بالصربية؛ وقدم الوفد نصا بالإنكليزية): يشرفني بهذه المناسبة أن أخاطب مجلس الأمن، المنعقد للنظر في تقرير الأمين العام (S/2015/579) عن عمل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو للفترة من ١٦ نيسان/أبريل إلى ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٥. وأغتنم هذه الفرصة لأشكر أعضاء مجلس الأمن على استمرارهم في إيلاء الاهتمام لمسألة كوسوفو وميتوهيا، وهي من المسائل الهامة ذات الأولوية بالنسبة لجمهورية صربيا.

تبذل جمهورية صربيا، من خلال مشاركتها الاستباقية ونهجها القائم على البحث عن حلول وسط، كل جهد ممكن للمساهمة في تحقيق السلام والاستقرار والازدهار بصورة دائمة في منطقة غرب البلقان. من الواضح أنه تم أحراز تقدم ملموس في المنطقة في مجالات بناء السلام وإرساء الديمقراطية وقد تحققت نتائج استثنائية في تعزيز التعاون الإقليمي وفي عملية التكامل الأوروبي، وهو ما أسهمت فيه جمهورية صربيا إسهاما هاما. ومع ذلك، من الضروري أن تبذل جميع بلدان المنطقة، فضلا عن الجهات الفاعلة الدولية ذات الصلة، جهودا إضافية لصون وتعزيز الاستقرار، خاصة أنه لا يزال هشاً وبالنظر إلى التحديات التي لا نزال نواجهها.

وهنالك دور هام على نحو استثنائي في هذا السياق تضطلع به بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو وميتوهيا، وسأكرر أيضا بهذه المناسبة أن وجود بعثة الأمم المتحدة غير المنقوص والمحايد إزاء مسألة المركز مهم للغاية للاستقرار ولتهيئة الظروف التي تؤدي إلى إيجاد حل دائم ومستدام لمسألة كوسوفو وميتوهيا على أساس القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ولذلك، أكرر معارضتنا الشديدة لأي تقليص لحجم البعثة وتقليل لأنشطتها. وتثمن صربيا عاليا مساهمة بعثة الأمم المتحدة في الجهود الرامية إلى تهيئة الظروف الأساسية للتعايش السلمي بين الطوائف العرقية في المقاطعة وللأمن ولاحترام الحقوق الإنسانية والمدنية الأساسية لجميع سكانها. وبناء على ذلك، فإننا نتوقع من البعثة مواصلة تنفيذ ولايتها بموجب القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، لا سيما في المجالات الهامة الحفاظ على أرواح الصرب وغيرهم من الطوائف غير الألبانية وحياتهم حياة طبيعية وكريمة.

ونحن نقدر إسهام المنظمات الدولية الأخرى التي تشكل بعثاتها، المُنفّذة تحت رعاية الأمم المتحدة، أجزاء أساسية من الوجود الدولي المدني والعسكري في المقاطعة الصربية الجنوبية، بما في ذلك قوة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو وبعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في كوسوفو. ومراعاة لأن هذه هي المشاركة الأخيرة للسيد فريد ظريف في جلسة لمجلس الأمن بشأن عمل بعثة الأمم المتحدة بصفته الممثل الخاص للأمين العام ورئيس البعثة، أود أن أعرب عن امتناني الخاص له لما بذله من جهود لتنفيذ ولاية البعثة وتنسيق الوجود الدولي على الرغم من التحديات المستمرة. وأغتنم هذه الفرصة لأتمنى له، بالنيابة عن حكومة جمهورية صربيا وبالأصالة عن نفسي، نجاحاً باهراً في مهمته الجديدة.

لقد أكدت حكومة جمهورية صربيا عمليا التزامها الكامل بالحوار الجارى بتيسير من الاتحاد الأوروبي. ونتوقع استمراره لتوطيد الأساس لتنفيذ الاتفاقات التي تحققت بالفعل. وتفي صربيا باستمرار بجميع التزاماتها بموجب الاتفاقات التي تم التوصل إليها حتى الآن في إطار الاتفاق الأول على المبادئ المنظِّمة لتطبيع العلاقات، والذي تم التوقيع عليه بالأحرف الأولى في بروكسل في نيسان/أبريل ٢٠١٣. ويسرني أن أشير إلى التنويه بإنشاء رابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية باعتباره من أهم القضايا في سياق تنفيذ اتفاق بروكسل، وإلى الإشادة بزيارة رئيس وزراء صربيا ألكسندر فوتشيتش لألبانيا، وهي على ذات القدر من الأهمية التاريخية، بوصفها إشارة واضحة أخرى على التزامنا وعلى مشاركتنا الفعالة في تعزيز استقرار المنطقة ككل وتكاملها الأوروبي.

إن مواصلة الحوار على مستوى سياسي عال توفر الزخم السياسي اللازم لجهود السعي لاستجابات مقبولة لدى الطرفين للقضايا التي تشكل عبئاً على حياة سكان المقاطعة وتمنع ممارستهم لحقوقهم الأساسية. وتنخرط صربيا في الحوار مع بريشتينا برغبة حقيقية في إيجاد الحلول التي تتيح لجميع سكان المقاطعة تطبيع حياتهم داخل العملية الأوسع لإدماج المنطقة في الاتحاد الأوروبي. وهذا هو أيضا السياق الذي تتبلور فيه مشاركة الصرب في الحياة السياسية في كوسوفو وميتوهيا. وإذ ننظر إلى المستقبل، فعلاوة على تشكيل رابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية المذكور آنفاً، فإن القضايا الرئيسية لصربيا في الحوار مع بريشتينا تظل تلك المتعلقة بالمشردين داخليا ووضع الكنيسة الأرثوذكسية الصربية، فضلا عن مسائل الممتلكات.

وكما ظللت أُبين بانتظام في جلسات مجلس الأمن بشأن عمل البعثة، فإن جمهورية صربيا ملتزمة بالاحترام والتقدير الكاملين للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وقد أكدت مرارا الروح البناءة لحكومة جمهورية صربيا تجاه مشاركة مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في كوسوفو وميتوهيا في عمل المحافل الإقليمية دون استباق الحكم على مركزها. ومع ذلك، لا نزال نُواجه

بجهود بريشتينا ومطالباتها التي لا تقبلها جمهورية صربيا بإشراكها في أعمال المنظمات الدولية خارج سياق الاتفاق بشأن التمثيل والتعاون الإقليميين. وأحدث الأمثلة على ذلك محاولات كوسوفو لأن تصبح عضوا في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول).

وكوسوفو، باعتبارها إقليما تديره الأمم المتحدة بموجب القرار الساري وذي الطابع الإلزامي ١٢٤٤ (١٩٩٩)، ليست دولة ولا يمكن اعتبارها دولة خاضعة للقانون الدولي ولا يمكن أن تكون مؤهلة تلقائيا للانضمام إلى منظمات مثل تلك التي أشرت إليها. ومن هذا المنطلق، فإن كل وأي موقف مغاير في النظر إلى مسألة عضوية كوسوفو في هذه المنظمات سيكون بمثابة تجاهل – أي انتهاك – للقواعد القانونية التي تم إرساؤها تحت رعاية الأمم المتحدة لغرض الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. وعندما يحين مثل هذا الوقت وإذا ما حان، فإنه يجب أن تصير هذه القضايا مواضيع الحوار بين بلغراد وبريشتينا.

وتعلق حكومة جمهورية صربيا أهمية خاصة على البحث عن حل لمشكلة المشردين داخليا من كوسوفو وميتوهيا. فتهيئة الظروف لعودتهم المستدامة هي أحد العناصر الرئيسية لعملية المصالحة. وإنه لمن دواعي الأسف أن أجد لزاما علي أيضاً أن أشير في هذه المناسبة إلى أنه بعد مرور ١٦ سنة على انتهاء النزاع وبالرغم من وجود المجتمع الدولي الذي امتد لسنوات طويلة، لا تتوفر ظروف مواتية في كوسوفو وميتوهيا لعودة المشردين داخليا من دون عوائق وعلى نحو مستدام، وهو ما ترد الإشارة إليه أيضا في التقارير الدورية للأمين العام عن أعمال بعثة الأمم المتحدة وفي تقارير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

ولكي أبين زعمي على نحو سليم وبغية المساعدة في توضيح حجم العقبات التي لا تزال تعترض سبيل عودة الأشخاص المشردين إلى كوسوفو وميتوهيا، أود أن أذكر المجلس بالبيانات التي تفيد بأن ما متوسطه ٢٥ في المائة من اللاجئين والمشردين في العالم يعودون إلى ديارهم بعد انتهاء النزاعات. ووفقا للإحصاءات، فإن الحد الأدنى هو ١٢ في المائة، في حين أن الحد الأقصى يمكن أن يصل إلى أكثر من ٥٠ في المائة. ومن بين أكثر من ٠٠٠ ٢٢٠ شخص من الأشخاص الذين غادروا كوسوفو وميتوهيا منذ عام ١٩٩٩، لم يحقق عودة مستدامة سوى ١,٩ في المائة في السنوات الـ ١٦ الماضية، في حين لا يزال حوالي ٠٠٠ ٢٠٤ شخص مشردين في صربيا. وعليه، فإن النسبة المئوية للعودة المستدامة في هذه الحالة بالذات تقل عن كل المعايير والمتوسطات العالمية. ويؤكد آخر تقرير عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو استمرار الاتجاه التنازلي للعودة، في حين لا تزال صربيا تتصدر قائمة البلدان الأوروبية من حيث عدد المشردين داخليا في حالات تشريد طال أمدها. أردت ببساطة تعريف مجلس الأمن بتلك البيانات، حيث أن للمجلس اختصاص النظر في هذه المسائل. كيف يمكن أن يكون مقبولا لأي بلد أن يستطيع ١,٩ في المائة من الأشخاص المشردين العودة؟ يجتمع المجلس بشكل يومي لمناقشة مختلف المناطق. ولا يمكن أن يظل صامتا في مواجهة حقيقة أن ١,٩ في المائة فقط من المشردين عادوا إلى كوسوفو خلال السنوات الـ ١٦ الماضية. ربما يكون الحال، أنه عندما يتعلق الأمر بصربيا والصرب، يصبح كل شيء مقبولا ومسموحا به.

تشمل الظروف اللازمة للعودة الضمانات الأمنية الملائمة، وكذلك ظروف من قبيل حرية التنقل وإنشاء آلية فعالة لاستعادة الممتلكات والحقوق التبعية الأخرى، الحماية من التمييز، ضمان إمكانية الوصول إلى مؤسسات النظام والوثائق والعدل وتقديم الدعم للعائدين لاستعادة الاستقلال الاقتصادي. وما يلزم أيضا هو منع عرقلة العودة، إلى جانب الاحترام الكامل لمبدأ مسؤولية الجهات الفاعلة الدولية والمحلية المشاركة في العملية.

ولذلك، أدعو الأمم المتحدة والممثلين الآخرين للإدارة الدولية في كوسوفو إلى المساعدة في التغلب على المشاكل التي تجعل عودة الأشخاص المشردين داخليا أكثر صعوبة وتزيد من تفاقم حالتهم المؤلمة بالفعل، وهي حافلة بالحوادث الأمنية المستمرة، بما في ذلك الهجمات الشخصية والاعتداءات على الممتلكات. ويتزايد تفاقم الحالة جراء مناخ الإفلات من العقاب على الجرائم التي ارتكبت ضد الصرب – وهو ما يعكس حقيقة مفادها أنه لم تصدر بعد أحكام صحيحة من الناحية القانونية ضد أي من الجناة في قتل أكثر من ١ ٠٠٠ صربي منذ عام ١٩٩٩.

استهدفت معظم الهجمات في الفترة المشمولة بالتقرير ممتلكات العائدين والعائدين أنفسهم في بلديات كلينا وبيتش وغورازديفاتش، فضلا عن المواقع الدينية. كما اكتشفت عبوة متفجرة بالقرب من دير الثالوث المقدّس في قرية موشيتيشتي، في بلدية سوفا ريكا. وسبق الحادث مباشرةً زيارةً للموقع قامت بها مجموعة من نحو ١٠٠ صربي من المشردين داخليا للاحتفال بعيد ديني عند أطلال الدير.

ولا وجود بعد لسجلات صحيحة عن الحوادث ذات الدوافع العرقية، ولا تدخل مناسب من جانب السلطات المختصة في مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة. هذا دليل آخر على حجم الجهد والإرادة اللذين لا تزال ثمة حاجة إلى الاستثمار فيهما مع بداية العمل الجاد والحقيقي بشأن المصالحة ولكفالة اتباع نهج سليم إزاء المشكلة. وفي هذا الصدد، الوعود لا تكفي؛ المطلوب بدلا من ذلك هو تحقيق نتائج ملموسة بغية توجيه رسالة واضحة إلى من يعرقل بقاء الصرب وعودتهم إلى كوسوفو وميتوهيا مفادها أن هذه الأنشطة، ضارة بعملية المصالحة ولن يتم التسامح معها، وإلى الصرب وغيرهم من غير الألبان مفادها أنه يمكنهم العودة وممارسة حقوقهم الإنسانية وحرياتهم بحرية ودون خوف. إن لم يتسن ذلك، ينبغي لمجلس الأمن عندئذ أن يوجه رسالة إلى جميع الصرب الذين طردوا من كوسوفو مفادها أنه لم يتمكن من كفالة عودتهم الآمنة. أعتقد أن هذا من الإنصاف والعدل للشعب الصربي، نظرا لأن العديد من البلدان الممثلة في مجلس الأمن أبدى رغبته في المشاركة في عملية المصالحة في المنطقة. ربما يمكن للمجلس، من خلال مثال كهذا، أن يبين ما إذا كانت لديه الإرادة لضمان وتأمين عودة الصرب. مرة أخرى، أود أن أكرر أن ٢٠٠ ٠٠٠ من الصرب طردوا، ولم يتخذ أي إجراء. أعتقد أن الصرب يستحقون ردا، حتى وإن كان سلبيا.

وكما فعلت في آخر بيان لي أمام هذه الهيئة (انظر S/PV.7448)، فإنني أحذر مرة أخرى مع القلق من أن تدنيس الأديرة الصربية مستمر. تلك طريقة لترويع باقي السكان الأرثوذكس في الإقليم. كان آخر مثال على ذلك هو الهجوم على كنيسة سانت بيتكا في قرية درزنيك للعائدين.

من سمات التراث الصربي في كوسوفو وميتوهيا صلته بالتاريخ الحي. يشهد وجوده على وجود الشعب الصربي في كوسوفو وميتوهيا على مر العصور. وفي هذه المناسبة، أود أيضا أن أشير إلى التناقض الشديد بين التصريحات الشفوية والموقف الحقيقي لبريشتينا إزاء مسألة حماية التراث الثقافي الصربي. والأمثلة العملية هي أفضل دليل على ذلك. منذ حزيران/يونيه عام ١٩٩٩، تعرض للهجمات ٢٣٦ من الكنائس والأديرة وغيرها من المواقع المملوكة للكنيسة الأرثوذكسية الصربية، فضلا عن الآثار التاريخية الثقافية. يتمتع ٦١ منها بوضع الآثار الثقافية، في حين تتسم ١٨ منها بقدر عظيم من الأهمية لصربيا. وأربعة منها من مواقع التراث العالمي، وهي تحت حماية اليونسكو. اسمحوا لي أن أذكر بعض الأمثلة: كنيسة العذراء هوديغترا، التي تعود إلى عام ١٣١٥؛ كنيسة القديس نيكولاس، التي تعود إلى عام ١٣٣١؛ كنيسة القديس المخلص، التي تعود إلى عام ١٣٤٨؛ ودير وأرميتاج القديس

بطرس كوريسكي، الذي يعود إلى بداية القرن الثالث عشر. تعرض ١٧٤ موقعا دينيا و ٣٣ آثرا من الآثار التاريخية الثقافية للنهب أو التدمير في كوسوفو وميتوهيا، في حين سرق أكثر من ٠٠٠ ١٠ أيقونة وقطعة فنية كنسية وشعائرية. ودمر أو تضرر ٢٦١ ٥ شاهدا من شواهد القبور في ٢٥٦ مقبرة، ولم يعد هناك أي شاهد قبر سليم في أكثر من ٥٠ مقبرة. وبالتالي، لا تستهدف الهجمات الصرب الأحياء وحدهم، بل والأموات.

وشهد على ذلك الأمين العام السابق كوفي عنان، الذي قال في بيان في موقع إحدى هذه الهجمات إن الاستهداف المتعمد للمواقع الدينية، مثل الكنائس والمقابر والأديرة، أمر مشين ولا يمكن تبريره. ومن هذا المنطلق، ترقى الهجمات على التراث الصربي إلى هجمات على هوية الصرب، وتؤثر بشكل مباشر على شعورهم بالقبول في مجتمعاتهم المحلية. وتهدف الهجمات، بوصفها جزء لا يتجزأ من المحاولات الرامية إلى تغيير الحقائق التاريخية، إلى تهميش وجود الصرب وصربيا في تاريخ كوسوفو وميتوهيا والقضاء عليه.

ويتجلى ذلك أيضا في مشروع قانون التراث الثقافي الذي يجري حاليا العمل على اعتماده في برلمان كوسوفو الذي ينكر حق الملكية الخاصة للكنائس والأديرة للكنيسة الأرثوذكسية الصربية وينص على أنها، وسائر مواقع التراث الأخرى في إقليم كوسوفو وميتوهيا، تراث ثقافي تملكه ''دولة كوسوفو''.

وسيتفق الأعضاء معي في أن الذين يطمحون إلى الحصول على عضوية اليونسكو ينبغي أن يؤكدوا، ليس بالأقوال فحسب، بل وبالأفعال، التزامهم بالمقاصد والمبادئ المكرسة في دستور اليونسكو، وأحكامه أبعد ما تكون عن التخريب المتعمد والمنهجي للآثار الثقافية والتاريخية لمواطنيهم الآخرين بهدف إزالة آثار وجود شعب على مر العصور في الإقليم، فضلا عن أن عدم معاقبة مرتكبي أفعال التخريب هذه أمر لا يجدر أن يحدث في القرن الحادي والعشرين.

وتجدون طي بياني صورا عن الدمار وخريطة عن الآثار والتراث الثقافي الصربي في كوسوفو. والمؤسف أن غالبيتها قد تعرّض للتدمير والتخريب. وتبين هذه الصور الأديرة والكنائس قبل هدمها، وكيف تبدو عليه اليوم. وهناك أيضاً برامج تلفزيونية وأشرطة فيديو تظهر الدمار الذي لحق بالأديرة الصربية. ومن غير الممكن لأعضاء منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) أن يدينوا تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) لتدميره وتخريبه التراث الثقافي، وأن يقوموا في الوقت نفسه بمكافأة الذين يفعلون الشيء ذاته في أماكن أخرى. وهناك دير في ديتشاني يقع تحت حماية اليونسكو. وتبيّن الصور التي قدّمتُها ما كتب على جدران ذلك الدير، الذي هو أيضاً تحت حماية القوات الدولية، وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، وقوة الأمن الدولية في كوسوفو (قوة كوسوفو). فقد كتب باللغة العربية، تحت اسم داعش، أن الخلافة آتية.

ونحن ندين كل عمل يكون تدنيسا للأماكن الدينية أياً كانت الديانة. وفي حين أن تدنيس تنظيم داعش وتدميره للتراث الثقافي والديني في الشرق الأوسط يواجَه بالاحتجاجات في جميع أنحاء العالم ويُدان بوصفه إرهاباً، فإن المرشح لعضوية اليونسكو الذي يدمر التراث الثقافي لصربيا ويدنّسه في كوسوفو وميتوهيا يلقى ترحيباً مكافأة له. هذا أمر غير مقبول على الإطلاق بالنسبة إلى جمهورية صربيا. ففي نهاية المطاف، لا يزال القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) الإطار القانوني الصالح الوحيد الذي ينظم مسألة كوسوفو وميتوهيا. وإذا لم يكن الأمر كذلك، فلماذا نعقد جلسة اليوم؟ وإذا لم يعد القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) صالحا، فلماذا نجتمع؟ وإذا كان المشردون من الصرب لا يمكنهم أن يزوروا بحريّة وأمان المواقع

الدينية ويحتفلوا بالأعياد الدينية بطريقة كريمة، فإن نداءات مؤسسات كوسوفو للمشردين من الصرب وتشجيعهم على العودة مشكوك فيها إلى حد كبير، مثلما هو مشكوك في قدرتها على توفير السلامة والأمن للجميع في كوسوفو، ولا سيما على الصعيد المحلي.

وأذكر أننا نناقش هذه المسائل في بروكسل، ولكن ما هو نوع المناقشة الممكنة عندما لا يوجد أي ذكرٍ لحقيقة أن كوسوفو تسعى للعضوية في اليونسكو والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الانتربول)؟ إن ممتلكات الكنيسة الأرثوذكسية الصربية مدرجة في جدول الأعمال في بروكسل، ولكنهم يحاولون من وراء ظهورنا تجاوز مجلس الأمن والقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) والتقدم بطلب العضوية. والبلدان التي منحت هذه المواقع مرتبة التراث العالمي هي نفسها البلدان الممثلة هنا اليوم والتي هي أيضاً أعضاء في اليونسكو.

وأعتقد أن تهيئة الظروف للصرب وغيرهم من السكان غير الألبان ليتمتعوا بحقوق الإنسان الأساسية دون تمييز من شأنها أن تساهم في تحسين الجو العام من أجل عودة المشردين داخلياً. علاوة على ذلك، نغتنم هذه الفرصة لكي نعرب عن أسفنا لإغلاق مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في بريشتينا دون التشاور مع جمهورية صربيا، وكان يترأسه ممثل بلد صديق هو الأردن. ذلك القرار الذي يُزعم أنه اتخذ لأسباب مالية كان غير مبرر إطلاقاً إزاء حالة حقوق الإنسان في كوسوفو وميتوهيا. فكيف يمكن تبرير هذا القرار عندما يجري تقديم مزيد من الموارد لأولئك المكلفين بتناول حقوق الإنسان في بلغراد، في حين يتم تقليص القدرات ذاتها في بريشتينا في الوقت عينه؟ وأحث الأعضاء والأردن على أن يسألوا المفوضية السامية لحقوق الإنسان كيف يمكن تبرير ذلك.

ولقد اتخذت جمهورية صربيا بوصفها من مقدمي القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤) جميع التدابير اللازمة لوقف تمويل الأعمال الإرهابية وتنظيمها، وانتشار الظاهرة الآخذة في التوسع التي تقضي بتجنيد المقاتلين الإرهابيين الأجانب الذين ينضمون إلى منظمات إرهابية مسلحة في منطقة الشرق الأوسط، مثل تنظيم الدولة الإسلامية. ونتوقع من البعثات الدولية في كوسوفو وفي جميع الأماكن الأخرى، فضلاً عن مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة، المساهمة بأقصى قدراتها في ذلك الكفاح العالمي.

وفي سياق الأولوية التي توليها حكومة جمهورية صربيا لحل مشاكل الملكية في كوسوفو وميتوهيا، أود أن أسترعي الانتباه إلى عمليات الخصخصة التي تقوم بها وكالة الخصخصة في كوسوفو. كذلك، قررت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بأن العملية تتعارض مع القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، نظراً لعدم إنشاء تلك الوكالة وفقاً للقوانين النافذة في كوسوفو وميتوهيا بموجب هذا القرار. وفي هذا الصدد، من الواضح أن الشركات العامة والمملوكة من جانب المجتمع تتم خصخصتها في المجتمعات ذات الأغلبية الصربية، مما يؤدي بنا إلى الاستنتاج أن الدافع الأساسي لهذه الخصخصة، التي لها دلالات عرقية جلّية تماماً، هو بالتحديد تدمير الموارد الاقتصادية في المجتمعات الصربية، الأمر الذي يتعارض مع الإنجازات الديمقراطية والمعايير الأوروبية.

وكلنا ندرك جيدا أهمية احترام حقوق الملكية، سواء كانت ملكية عامة أو خاصة. فإلغاء عمليات البيع وتصفية الشركات الضرورية من أجل التنمية الاقتصادية للصرب في كوسوفو وميتوهيا يؤثّران في المعايير الرئيسية لتهيئة الظروف أمام العودة المستدامة. وفي هذا السياق، من الضروري كفالة استعادة جميع الأنشطة المتصلة بالخصخصة في كوسوفو وميتوهيا إلى الأطر القانونية النافذة.

ونشعر بالقلق العميق لأن مشروع القانون المتعلق بوكالة كوسوفو لمقارنة الممتلكات والتحقق منها الذي ينظر فيه برلمان كوسوفو يتعارض بشكل مباشر مع الاتفاق التقني لعام ٢٠١١

بشأن السجلات العقارية. فمن شأن مشروع القانون هذا أن ينشئ شروطاً للتصديق القانوني على الممتلكات التي تم تجريد الصرب منها بصورة غير قانونية، الأمر الذي يشكل ضرراً هائلاً يتعذّر إصلاحه للطائفة الصربية في الاقليم. ومع أخذ ذلك تحديدا في الاعتبار، طلبنا وقف إجراء اعتماد مشروع القانون وبدء تنفيذ الاتفاق التقني بشأن السجلات العقارية، الذي ينص على إنشاء هيئة تتألف من ممثلين عن بلغراد وبريشتينا والاتحاد الأوروبي تقوم بمقارنة السجلات العقارية.

إن الحالة الراهنة في الاقليم تؤكّد تقديرنا بأن الشروط لم تستوفَ لنقل الاختصاصات في قطاع سيادة القانون إلى مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في الاقليم. وحقيقة أن هذه الاختصاصات قد أوكلت إلى بعثة الاتحاد الأوروبي لا تقلل من صلاحيات ومسؤوليات الممثل الخاص للأمين العام. وأتوقع أن تواصل بعثة الاتحاد الأوروبي، في إطار صلاحياتها، ممارسة اختصاصاتها التنفيذية في قطاع سيادة القانون، مع مراعاة إجراء تقييم واقعي للحالة في كوسوفو في ذلك المجال.

ولقد أكدت صربيا في عدد من المناسبات على الحاجة إلى الرصد المتواصل وإلى كفالة معايير موضوعية لتقييم عمل مؤسسات الاقليم على يد بعثات ذات صلة تنتشر في كوسوفو وميتوهيا تحت رعاية الأمم المتحدة. وتذكر المفوضية الأوروبية في تقريرها المرحلي كوسوفو ٢٠١٤ بأنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله بشأن أداء الجهاز القضائي والمساءلة في كوسوفو وميتوهيا. وبالمثل، أُعرب أيضاً في آذار/مارس ٢٠١٥ عن شواغل قوية في قرار البرلمان الأوروبي ٢٠١٥/٤١٣ بشأن عملية التكامل الأوروبي في كوسوفو فيما يتعلق باستقلال، ومساءلة، ونزاهة، وكفاءة القضاة والمدعين العامين والأداء العام لقطاع سيادة القانون. ويمضي القرار إلى أن تنفيذ التشريعات المتعلقة بحماية الأقليات العرقية وحقوقها الثقافية لا يزال يشكل تحدياً في كوسوفو، ويشدد على الحاجة المستمرة إلى بذل جهود جدية تتعلق باعتماد تشريعات من أجل إدراج أحكام بشأن حق الأقليات العرقية، بهدف الحيلولة دون التمييز المباشر وغير المباشر ضدها.

وإنني أتشاطر القلق المعرب عنه في التقرير المعروض علينا بشأن قدرة الهيئة القضائية في كوسوفو على معالجة قضايا حساسة اجتماعياً. والأبرز في ذلك السياق هو القضية المتعلقة بحقوق ملكية الأراضي داخل دير فيسوكي ديتشاني وخارجه، كما ورد في التقرير. وفي الوقت نفسه، يقدم التقرير دليلاً دامغاً على موقف مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في كوسوفو تجاه الثقافة الصربية والتراث المسيحي، اللذين كانا في مناسبات لا حصر لها هدفاً لهجمات مدبرة من أجل التدمير والنهب والحرق والتدنيس.

وإن أياً من مرتكبي هذه الأفعال الشنيعة التي لا تليق بأوروبا القرن الحادي والعشرين، لم يحاكم بشكل صحيح في المحكمة. وما نواجهه الآن يختلف إلى حد ما، لكن الأساليب باتت أكثر غدرا. والهدف، رغم ذلك، لا يزال هو نفسه: محو آثار وجود الصرب وصربيا في كوسوفو وميتوهيا لقرون طويلة.

إن المنهجية الجديدة تتضح من قضية دير ديتشاني، وهو جوهرة ليس بالنسبة إلى التراث الصربي فحسب، وإنما أيضا للتراث الثقافي الأوروبي والعالمي، وهو إلى جانب غراكانيتشا، كنيسة السيدة العذراء في ليفيتش، وبطريركية بيتش، قد أدرج في قائمة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) للتراث العالمي المعرّض للخطر.

وقرار هيئة الاستئناف في الدائرة الخاصة لمحكمة كوسوفو العليا الذي ألغى الحكم الصادر في عام ٢٠١٢ لصالح دير ديتشاني – رغم معارضة قاضيين دوليين في الهيئة – عن طريق المحكمة المختلطة برئاسة قاض تابع لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، لهو اعتداء على الأخوة

في رهبانية ديتشاني، نظراً لأن الأراضي الزراعية ذات أهمية رئيسية بالنسبة إلى قدرة الدير على أن يكون مكتفيا ذاتيا وإلى أمنه المعرّض للخطر.

ومع أخذ كل ذلك في الاعتبار، تلقينا بقلق معلومات تفيد بأن بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو كانت تستعد لإحالة القضايا والوثائق المرتبطة بها التي أعدها المدعون العامون والقضاة التابعون للبعثة إلى المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي، أي القضاء المحلي. فهناك حوالى ٥٠٠ قضية، قرابة ٣٠٠ منها متصلة بجرائم الحرب، ونحو ٢٧٠ قضية منها سحبت من بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وتعرب حكومة جمهورية صربيا عن قلقها إزاء العزم على إحالة القضايا المتعلقة بجرائم الحرب في إقليم كوسوفو إلى السلطات القضائية المحلية، حيث تندرج جميعها ضمن الاختصاص الحصري لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، حتى بعد تعديل قوانين المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي فيما يتعلق بولاية بعثة الاتحاد الأوروبي بشأن سيادة القانون في الاقليم.

وفي الواقع، ينبغي للمدعين العامين التابعين لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو الاستمرار في تناول القضايا التي قرروا البدء بإجراء تحقيق فيها قبل ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٤، فضلا عن القضايا المحالة إلى المدعين العامين في بعثة الاتحاد الاوروبي قبل هذا التاريخ، وهي تشمل القضايا المتعلقة بجرائم الحرب التي استلمتها بعثة الاتحاد الاوروبي من المحاكم القضائية التابعة لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وإذا واصلت بعثة الاتحاد الاوروبي إحالة القضايا إلى المؤسسات في بريشتينا، وبخاصة القضايا الحساسة المتعلقة بالتحقيق في جرائم الحرب المرتكبة في إقليم كوسوفو، فالنتائج المترتبة على محاكمة جرائم الحرب التي ارتكبها جيش تحرير كوسوفو ضد الصرب، وغير الألبان، والألبان الذين يُزعم أنهم تعاونوا مع العدو الصربي خلال الصراعات المسلحة في عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩ سوف تأتي على النحو غير المتوقع.

واسمحوا لي أن أشير إلى أنه كون من المتوقع أن يتم قريبا إنشاء محكمة متخصصة لمحاكمة جرائم الحرب التي ارتكبها جيش تحرير كوسوفو في إقليم كوسوفو وميتوهيا، ونظرا لأن هذه المحكمة ستنشأ تحديداً بسبب عجز السلطات القضائية المحلية في كوسوفو عن التحقيق ومحاكمة مرتكبي جرائم الحرب من صفوف جيش تحرير كوسوفو، اسمحوا لي أن أذكر أن إحالة قضايا جرائم الحرب إلى القضاء المحلي من جانب بعثة الاتحاد الاوروبي تتعارض مع أنشطة المجتمع الدولي الرامية إلى إنشاء المحكمة المتخصصة.

وهناك سبب للاعتقاد بأنه إذا أحيلت القضايا المذكورة إلى السلطات القضائية المحلية، فإن معظم الأدلة المادية سوف تختفي، وسوف يتعرض العديد من الشهود للترهيب، مما يجعل أعمال المحكمة المتخصصة لمحاكمة جرائم الحرب مستقبلا أكثر صعوبة بكثير.

إن الاعتقالات لأسباب سياسية والمحاكمات المطولة، فضلا عن اختلاف معايير السلطات القضائية المحلية، أمور ينبغي عدم تجاهلها أيضا. وثمة مثال ذكرته في جلسات سابقة لمجلس الأمن هو قضية أوليفر إيفانوفيتش، زعيم حركة المواطنين الصرب نحو الديمقراطية والعدالة، الذي اعتقل في نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ وما زال رهن الاعتقال على الرغم من الضمانات والنداءات من جانب حكومة صربيا بأن يتم الافراج عنه بكفالة. وفي محاولة لممارسة هذا الحق، ما زال أوليفر إيفانوفيتش مضربا عن الطعام منذ عدة أيام.

وتلتزم صربيا بعملية المصالحة. وفي هذا السياق، من الأهمية بمكان التحقق من مصير المفقودين. وتحقيقا لهذه الغاية، يتعاون الخبراء وأفرقة الخبراء الصرب مع بعثة الأمم المتحدة

للإدارة المؤقتة في كوسوفو وبعثة الاتحاد الاوروبي، ومع الوكالات المختصة في كوسوفو.

إن عملية المصالحة المتبادلة لا يمكن إتمامها دون محاكمة الأعضاء السابقين في جيش تحرير كوسوفو الذين يشتبه في ارتكابهم جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، بما في ذلك اضطهاد الصرب، والغجر وغيرهم من غير الألبان، فضلا عن خصومهم السياسيين من بين ألبان كوسوفو وميتوهيا.

ونحن نعلق أهمية خاصة على محاكمة القضايا التي تستند إلى النتائج التي توصلت إليها فرقة العمل الخاصة المعنية بالتحقيق التابعة للاتحاد الأوروبي، المنشأة لإجراء تحقيق بشأن المعاملة اللاإنسانية للناس والاتجار غير المشروع بالأعضاء البشرية في كوسوفو.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أكرر قناعتي بأنه لا يمكن التوصل إلى حل دائم ومستدام لمسألة كوسوفو وميتوهيا إلاّ من خلال الحوار، مع الاحترام الكامل للمصالح المشروعة لجميع سكان كوسوفو وميتوهيا، استناداً إلى قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، الذي نعمل في إطاره بتفان والتزام. ومع بذلنا الجهود الرامية إلى تحقيق حل كهذا، من الضروري تحقيق المصالحة المتبادلة. وسوف يساعد ذلك بالتأكيد اعتمادُ منطقتنا للمعايير والقيم الأوروبية في طريقها إلى الاتحاد الأوروبي. ونحن نتوقع من الاتحاد الأوروبي أن يواصل تيسير حوارنا مع بريشتينا. ولا شك في أن حكومة جمهورية صربيا ستواصل مشاركتها النشطة في تنفيذ اتفاقات بروكسل، حرصا على السلام والاستقرار والتنمية الاقتصادية في المنطقة.

وإنني أدعو جميع الأطراف الفاعلة إلى معالجة هذه المسألة بدون الكيل بمكيالين. فلا يمكننا أن نتوقع من صربيا، التي تتولى رئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وتبذل كل جهد ممكن في هذا الصدد، حماية سلامة أراضي أوكرانيا وعدم حماية السلامة الإقليمية لبلدي بالحماسة نفسها. وأعتقد أن هذا العالم لا يزال يعمل على أساس المبادئ، وليس وفقا لمن هو أقرب إلى مَن، أو لِمَن هو على علاقة أفضل مع مّن. إنني مع الحوار، ولكننا ضد التحركات والإجراءات الأحادية الجانب. ولقد شهدنا أمثلة على ذلك بأم العين، ليس في حالات تتعلق بصربيا ولكن في حالات أخرى حيث تم الكيل بمكيالين.

وكما يدرك المجلس، ولدت في كوسوفو وميتوهيا قبل ٤٩ عاماً، في مدينة بريزرن، التي كانت عاصمة لصربيا في القرن الرابع عشر. هناك اليوم مجرد ٢٢ صربيا يعيشون في بريزرن. هذا هو الواقع التاريخي والحقيقي. اليوم، أغلبية السكان في كوسوفو – ٦٠ في المائة – هم من الألبان. لقد قال هاشم تاتشي في بيانات سابقة أمام المجلس، إن الجميع يدعمون هذا باستثناء السكان الصرب الأرثوذكس. هذه هي الخطوة الأولى نحو الاعتراف بالتطهير العرقي، لأنه كيف يمكن للمرء أن يقول ذلك بوجود مجرد ٤ في المائة من سكان كوسوفو هم من الصرب، ألم يكن هناك تطهير عرقي؟

وأود أن أطلب إلى أعضاء مجلس الأمن، والشخصيات البارزة في الأمم المتحدة، عدم الكيل بمكيالين في حالة صربيا، بل ممارسة الحماسة نفسها وتطبيق المبادئ نفسها التي طبقوها على البلدان والشعوب الأخرى، ومراعاة التراث التاريخي والثقافي للصرب في هذه المنطقة. لقد مد الصرب يد المصالحة، وهي ما زالت ممدودة. ولكننا لم نرفع يدينا الاثنتين كدلالة على الاستسلام. سوف نكافح من أجل مصالحنا عبر الوسائل السياسية والدبلوماسية. وما يرى الأعضاء أنه يشكل أفضل المصالح لبلدانهم ينبغي أن يطبقوه على صربيا؛ نحن نطلب إليهم رجاء ألاّ يطلبوا منا أن نكيل بمكيالين. سوف نرى ما هي نتيجة التصويت في اليونسكو؛ ربما نرى تصرفات ومواقف مختلفة جداً فيما يتعلق بقبول كوسوفو في اليونسكو. وأعتقد أننا ينبغي أن نتوقف عن العمل تحت الطاولة وأن نكون منفتحين. وينبغي أن نكون صرحاء جداً بشأن ما إذا

كان القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) لا يزال صالحاً، أو ما إذا كانت بريشتينا تعتقد أن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو يجب أن تغادر كوسوفو.

إذا كان الأمر ببساطة مضيعة للوقت، علينا إذن إنهائه. لا يمكننا المشاركة في هذه المسائل إذا كانت هناك محاولات خفية ترمي إلى البحث عن باب خلفي يفضي إلى انضمام كوسوفو لليونسكو وغيرها من هيئات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة. ينبغي أن يكون ذلك موضوعا لمحادثات صريحة وشفافة. وإذا رأى المجلس أن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) لم يعد نافذا، فيرجى منه توضيح ذلك القصد.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد داتشيتش على بيانه.

أعطي الكلمة الآن للسيد تاتشي.

السيد تاتشي (تكلم باللغة الألبانية، وقدم الوفد نصا بالإنكليزية): يسرني أيما سرور أن أبلغ اليوم عن آخر جوانب التقدم المحرز في كوسوفو، ذلك البلد الجديد الذي تعترف به الأغلبية من الدول الأعضاء.

في البداية، نشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد ظريف على عمله في كوسوفو. لقد مثّل الأمم المتحدة في سياق الحالة الجديدة في كوسوفو عقب إعلان استقلال جمهورية كوسوفو، وصدور فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية الإعلان وقرار الجمعية العامة ٦٤/٢٩٨ الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، مما أغلق نهائيا مسألة مركز كوسوفو، والبدء بمحادثات يسرها الاتحاد الأوروبي تتعلق بتطبيع العلاقات بين دولة كوسوفو وصربيا. وفي الوقت نفسه، أود أيضا أن أرحب بالسيد ظاهر تانين، من أفغانستان على قيادته للإدارة المؤقتة للأمم المتحدة في كوسوفو. لقد كانت أفغانستان من أوائل البلدان في العالم التي اعترفت باستقلال كوسوفو.

في الأشهر الأخيرة، واجهت كوسوفو بعضا من أصعب التحديات في السنوات القليلة الماضية. ولكن، كما يعلم المجلس، وفرت تلك التحديات لكوسوفو فرصا لكي تبهن على تحولها من مستورد للموارد الأمنية إلى مصدر للاستقرار ومبادرات السلام في المنطقة. أود أن أبلغ المجلس بأن برلمان جمهورية كوسوفو صوت الآن على تعديل دستور البلد بإنشاء محكمة متخصصة للفصل في الجرائم المزعومة المذكورة في تقرير مجلس أوروبا. لقد كان التصويت في برلماننا إيجابيا وتوافقيا للغاية. بوصفي نائبا لرئيس الوزراء، ورئيسا لأكبر حزب في البرلمان، فقد عملت مع زملائي على إقناع الأعضاء الآخرين في البرلمان والكثير من الناس على وضع صك قانوني استثنائي ليتسنى إجراء محاكمات تتسم بالمصداقية، ومستقلة وتدار بطريقة دولية.

انقضى ١٧ عاما منذ بدأت الحرب في كوسوفو في عام ١٩٩٨. لقد كانت مقاومتنا حالة حقيقية من المواجهة بين العملاق والقزم. وأؤكد من جديد أنه ما من أحد من أبناء كوسوفو، بما في ذلك أنا نفسي، سوف يقف مكتوف الأيدي ويسمح لمحكمتنا المتخصصة بأن تساوي أعمال الإبادة الجماعية التي ارتكبها سلوبودان ميلوسيفيتش، ودولة صربيا بالأعمال التي قام بها فيما بعد أفراد كان يستبد بهم اليأس ومن الفئة المستضعفة، وهي أعمال ارتكبت خلال الحرب أو بعدها. شنت صربيا الحرب على كوسوفو بمشاركة الجيش والشرطة والوحدات شبه العسكرية، ودعمها المثقفون الصربيون. لقد كانت حربا فاشية بالمطلق. لن نسمح نحن في كوسوفو بإعادة كتابة تاريخنا على نحو يطمس الفوارق بين الجلاد والضحية. بل سوف نحمي إرث الحرب وحرية كوسوفو واستقلالها. أنشأت كوسوفو الآن أداة أكثر مصداقية من تلك المستخدمة في المحاكمات الجارية في محاكم بلدان البلقان الأخرى

نود أن نشكر فرادى الدول الأعضاء التي لاحظت مبادرة كوسوفو ورحبت بها، وآمل أيضا أن يعترف مجلس الأمن

بنضج الجهود التي تبذلها حكومة كوسوفو للتصدي لجميع الجرائم المرتكبة خلال سنوات الصراع. وأود أيضا أن أحض البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على التوقيع، في أيلول/سبتمبر ومن دون تأخير أو مواربة، على اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب. إذ أن أي تأخير في التوقيع على الاتفاق أو تأخير في رفع القيود عن تأشيرات السفر سيمثل انتكاسة شديدة لعملية الحوار في بروكسل.

كما أفادت مؤخرا وسائط الإعلام، نظّم عدة فنانين كوسوفيين ودوليين حدثا تمثل في إقامة معرض للوحات فنية بعنوان ”نفكر فيكم“ للإعراب عن التقدير والدعم للنساء اللّاتِي اغتصبتهن القوات الصربية خلال الحرب التي وقعت في كوسوفو في الفترة ١٩٩٨ - ١٩٩٩. لقد خلصت منظمة الصحة العالمية إلى نتيجة مؤداها أنه جرى اغتصاب ٠٠٠ ٢٠ امرأة - وأكرر ٠٠٠ ٢٠ امرأة ألبانية - اغتصبتهن واعتدت عليهن قوات الدولة الصربية أثناء الحرب في كوسوفو في عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩. من المؤسف أنه بعد انقضاء خمسة عشر عاما على مأساة اغتصاب هذه النساء بوصفها من جرائم الحرب في كوسوفو، لم تنظر فيها أي من آليات العدالة الدولية - لا الأمم المتحدة ولا مجلس أوروبا.

لقد حان الوقت الآن لتحقيق العدالة الدولية من أجل نساء كوسوفو اللَّاتِي كن ضحايا جريمة الإبادة الجماعية التي ارتكبتها مباشرة الدولة الصربية. ولذلك، نهيب بجميع أعضاء مجلس الأمن دعم الالتماس الذي وقّعه أكثر من ٠٠٠ ١٥٠ مواطن كوسوفي - كل الشعب في كوسوفو - يلتمسون العدالة الدولية لنساء كوسوفو اللّاتِي اغتصبهن الصرب أثناء الحرب. إن القانون الإنساني الدولي، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وقرارات الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة كلها تبين بوضوح أن مسائل العنف الجنسي في حالات النزاع لا يمكن أن تبقى غير معترف بها ومن دون عقاب. كوسوفو تناشد من أجل العدالة.

في فصل الشتاء الماضي، التمس عدد كبير من أبناء كوسوفو الذين غادروا كوسوفو اللجوء في البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. ويسرني أن أبلغكم بأننا اتخذنا تدابير قوية ترمي إلى تخفيض كبير في أعداد المهاجرين من أبناء كوسوفو. وفي حين أن عدد أبناء كوسوفو الذين قدموا طلبات لجوء في ألمانيا قد وصل إلى ١٤٧ ١١ شخصا في آذار/مارس، وفي حزيران/يونيه هبط ذلك العدد إلى ١,٣٧٣ شخصا، وفي تموز/يوليه كان العدد بالمئات و لم يعد بالألاف. وبصورة مماثلة، بينما بلغ عدد أبنا كوسوفو الذين التمسوا اللجوء في هنغاريا ٠٠٠ ١٤ في آذار/مارس، كان في حزيران/يونيه أقل من ٣٠٠ شخص.

ساعد في جهودنا الرامية إلى مساعدة شعب كوسوفو عمل قوات الشرطة الأوروبية التي بدأت برصد الحدود الصربية مع هنغاريا، حيث كان التدفق غير المشروع للمهاجرين على أشده. ربما تكون الهجرة من كوسوفو قد أوقفت تزايد أعدادنا، ولكننا نشعر بالقلق إزاء مصير عشرات الآلاف من السوريين الذين غادروا البلد في ظل ظروف مأساوية للغاية. إن كوسوفو بلد شهد نصف سكانه تقريبا تجربة اللاجئين، ونحن نتعاطف مع محنة الذين تعج بهم طرق بلداننا بحثا عن الحرية.

إن جزءا من نجاحنا على الجبهة الاقتصادية في الحد من تدفق اعداد الذين يسعون إلى اللجوء تاركين كوسوفو يرجع الفضل فيه إلى بعض الأنباء الطيبة. فقد فازت شركة فرنسية في عطاء لبناء منتجع للتزلج في بيرزوفيتشا بتكلفة ٤٠٠ مليون يورو، الأمر الذي يساعد كثيرا السكان الذين ينتمون إلى الطائفة الصربية ويجلب استثمارات جديدة إلى كوسوفو ككل. ووافقنا أيضا على الاستثمارات في نظام الطاقة، بمساعدة البنك الدولي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ونعمل حاليا على اتمام صفقة تزيد عن مليار يورو لتوليد الكهرباء التي توفر فرص العمل وزيادة الصادرات من كوسوفو.

لقد بدأ ذلك المشروع قبل أعوام عديدة، ولكن إذ تشارف المفاوضات المعقدة على الانتهاء سيصبح المشروع إحدى ركائز مرحلة جديدة للتنمية الاقتصادية.

وفي الوقت الحالي، فإن كوسوفو هي البلد الذي يحقق أعلى متوسط للنمو الاقتصادي في منطقة البلقان الغربية في الأعوام السبعة الماضية، ولديه أدنى نسبة للدين مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي في جميع أنحاء أوروبا الشرقية. بيد أننا في حين نواصل مواجهة تحديات هائلة، نسعى سعيا حثيثا لترجمة حريتنا السياسية إلى فرصة اقتصادية أكبر لجميع سكان كوسوفو.

وأود أن أبرز التطور الرئيسي الآخر الذي سمع المجلس عنه اليوم. فقد قدمت كوسوفو طلبا من أجل الانضمام إلى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو). وفي البداية طلبنا من الأمم المتحدة في نيويورك أن تنقل طلبنا إلى اليونسكو على نحو ما أشارت به أصلا أمانة اليونسكو، ولكننا نتفهم أن الأمم المتحدة لا تريد أن تضطلع بدور في تبادل الرسائل وتركت الأمر للدول الأعضاء في اليونسكو لتقرر أهلية كوسوفو للعضوية. وسمعنا عدة تساؤلات طرحت اليوم هنا. وأود أن أرد عن بعضها.

هل كوسوفو مؤهلة لتصبح عضوا في اليونسكو قبل أن تصبح عضوا في الأمم المتحدة؟ والرد هو نعم مدوية – إن كوسوفو مؤهلة لأن تصبح عضوا في اليونسكو قبل أن تصبح عضوا في الأمم المتحدة، شريطة بذل أقصى جهودها لتأمين أغلبية ثلثي الأصوات في الجمعية العامة. ويجرى التصويت بناء على توصية المجلس التنفيذي. وسنعلم بالنتيجة النهائية للتصويت في تشرين الثاني/نوفمبر. فالكثير من البلدان، من النمسا إلى فييت نام، أصبحت أعضاء في اليونسكو قبل فترة طويلة من انضمامها إلى الأمم المتحدة.

والسؤال الثاني هو: هل ستعرض عضوية كوسوفو في اليونسكو للخطر الحوار الجاري بين كوسوفو وصربيا بشأن تطبيع العلاقات؟ إن كوسوفو بالفعل عضو في وكالتين متخصصتين من وكالات الأمم المتحدة: هما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ولذلك لن تكون اليونسكو الوكالة أو المنظمة الأولى التي تنضم إليها كوسوفو بعد الشروع في الحوار التقني مع صربيا في عام ٢٠١١. وبالرغم من ادعاءات صربيا، فإن عضوية كوسوفو في الهيئات الدولية لن تؤدي سوى إلى النهوض بالاستقرار وتعزيز الحوار من أجل التطبيع. ومن المؤكد أن استمرار عزلة كوسوفو لن تشجع التطبيع بين كوسوفو وصربيا. وإضافة إلى ذلك، تتناقض محاولة صربيا عرقلة عضوية كوسوفو تناقضا تاما مع الاتفاق الذي وقعت عليه في بركسل في نيسان/أبريل كوسوفو وصربيا، التي كان يمثلها فيه السيد داتشيتش نفسه.

ثالثا، يجب أن أرد عن السؤال بشأن سلامة مواقع التراث العالمي التي حددتها اليونسكو في كوسوفو. ويمكنني أن أؤكد بكل اقتناع أنها آمنة – وهي في الواقع أكثر أمانا مما كانت عليه في أي وقت في الأعوام الـ ١ ٠٠٠ الماضية. فهي محمية بإطار قانوني عصري قوي للغاية وافق عليه مبعوث الأمم المتحدة الخاص مارتي أهتيساري، وأيده الأمين العام وأقره برلمان كوسوفو. وتقوم سلطات شرطتنا المحلية بحماية ٩٥ في المائة من مواقع الكنيسة الأرثوذكسية الصربية. وقد أوكلت إلينا المهمة قوات منظمة حلف شمال الأطلسي وهي مرتاحة لسلامة المواقع. ويقوم آلاف السياح، من اليابان إلى روندا، بزيارة المواقع ويقدمون دخلا جيدا لسكان كوسوفو. وأدعو أعضاء المجلس إلى زيارة كوسوفو في أقرب وقت ممكن ليشاهدوا، بأنفسهم، الحالة الإيجابية والآمنة. كما أن حكومة بلدنا منخرطة في الحوار بين الأديان، وهو ما وصفه الأمين العام في عدة من تقاريره بأنه إسهام إيجابي في تحقيق المصالحة.

وأتناول باسهاب المسائل المتصلة بطلبنا الانضمام إلى اليونسكو لأننا نشعر بقلق كبير حيال أساليب صربيا إذ

تسعى لمنع عضويتنا ولإبقائنا معزولين عن فرص التعليم والعلم والثقافة. ففي مقابلة أجرتها مؤخرا إحدى محطات الإذاعة الروسية، طالب سفير صربيا في اليونسكو داركو تاناسكوفيتش بإنشاء ”جبهة مسيحية واسعة“ ضد انضمام كوسوفو إلى اليونسكو. وتدعو تلك اللغة على نحو كامل وغير مناسب إلى الصدام بين الأديان وتنطوي على تلميحات عنصرية واضحة. ولم تكن حرب كوسوفو نزاعا دينيا. فقد كانت إبادة جماعية ارتكبتها دولة صربيا بحق سكان كوسوفو. ودمرت الحياة في ثلاثة بلدان وقادت إلى نشوب ثلاثة نزاعات مسلحة، فضلا عن جرائم الإبادة الجماعية التي ارتكبتها دولة صربيا بصورة مباشرة في كرواتيا وسريبرينيتشا، وكوسوفو.

ونحن نتوقع تقارعا للحجج مع صربيا بشأن جدارتنا بالعضوية، ولكننا نرفض الانخراط في سجال وضيع وغير مقبول يشجع على الشقاق بين الأديان ويزيد التعصب الديني. ونناشد جميع أعضاء مجلس الأمن تأييد طلب كوسوفو الانضمام إلى اليونسكو. بل يمكن لأعضاء المجلس القيام بذلك حتى بدون اعترافهم بكوسوفو. كما سنسعى ونعمل بشكل جدي للانضمام الذي نستحقه إلى المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) ومجلس أوروبا، الإدارتين الهامتين لتعزيز وحماية حقوق الإنسان والأرواح البشرية.

لقد سمعت بعض العبارات القاسية من جانب الوزير داتشيتش اليوم. وأدرك أنه يشارك في حملة انتخابية في بلده ولذلك قد يكون بحاجة إلى استخدام لغة التعصب القومي، ولكن الحوار مع صربيا استمر وهو يتواصل لكفالة تطبيع العلاقات في سياق عملية الاندماج في الاتحاد الأوروبي.

وفي الأسبوع المقبل ستجتمع كوسوفو وصربيا في بركسل ويحدوني الأمل في أن نتفق على إبرام مجموعة من الاتفاقات الهامة. وسيضمن الاتفاق الأول، فيما يتعلق بالاتصالات السلكية واللاسلكية، أن تحصل كوسوفو على رمز اتصال هاتفي دولي مستقل، الأمر الذي سيوفر ملايين اليوروهات إذ أننا حاليا نستخدم رموز موناكو وصربيا وسلوفينيا. ويقصد بالاتفاق الثاني، بشأن الطاقة، الوقف النهائي لنظام التوزيع الموازي في شمال كوسوفو الذي وضعته صربيا. وحاليا سيسود قانون كوسوفو لإنشاء سوق تنافسية للتوزيع في كامل أرض كوسوفو وستدفع الضرائب لكوسوفو أخيرا. وسيضمن الاتفاق الثالث ألا يعرقل الحاجز المقام في الشمال، والمسمى ”حديقة السلام“ حرية التنقل بعد الآن. ومن المتوقع أن ينشئ الاتفاق الرابع رابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية المتوخاة في خطة أهتيساري. وأؤكد للمجلس على أن الرابطة لن تحظى بسلطات تنفيذية.

ولدينا حكومة تتسم بقدر كبير من المركزية وستشكل أساسا لديمقراطيتنا المدنية. ونأمل أن نوقع على تلك الاتفاقات في الأسبوع المقبل لكي يتسنى لقادة منطقة البلقان الغربية الاجتماع في فيينا لعقد مؤتمر القمة المقبل لدولنا في سياق عملية برلين. وسيجتمع جميع قادة منطقة البلقان الغربية وسيناقشون الأشكال العملية للتعاون، إما من خلال الاستثمارات في البنية التحتية أو عمليات التبادل بين الشباب أو تعيين الحدود. وستواصل كوسوفو الاضطلاع بدورها في عمليات رئيسية عديدة، بما في ذلك تشجيعها، مع صربيا، إنشاء أحد الطرق الرئيسية الجديدة الذي سيربط صربيا مع ساحل ألبانيا والجبل الأسود عن طريق شبكة الطرق الرئيسية في كوسوفو. وسيربط ما يسمى مشروع بريشتينا – نيس أجزاء هامة من منطقة البلقان. وفي الأيام المقبلة، ستوقع كوسوفو أيضا على اتفاق لتعيين الحدود مع الجبل الأسود، الذي سيصبح قريبا عضوا في منظمة حلف شمال الأطلسي. وبذلك ستستكمل كوسوفو تعيين ثلاثة أرباع حدودها، وهو أكثر من أي بلد من بلدان يوغسلافيا السابقة. ولم تنجح أية جمهورية أخرى في مواجهة تلك التحديات المؤلمة مع جيرانها، على نحو ما فعلنا نحن.

كما أن قرار الاتحاد الروسي بالسماح لرياضيي كوسوفو باستخدام جوازات سفر كوسوفو عند السفر إلى روسيا سيساعد أيضا في تحسين قدرة الكوسوفويين على التنقل. وسمحت البرازيل مؤخرا أيضا لجميع سكان كوسوفو باستخدام جوازات سفرهم عند السفر إلى البرازيل. وبما أن كوسوفو أصبحت مؤخرا دولة أولمبية، فإن هذه خطوة طيبة في الفترة السابقة على دورة الألعاب في ريو دي جانيرو. ونأمل أن تفوز بطلة الجودو العالمية، الرياضية الكوسوفية مايليندا كلمندي، بأول ميدالية ذهبية لنا هناك.

وفي الختام، أود أن أدعوكم، السيد الرئيس، وأعضاء المجلس إلى الاعتراف بالتقدم المحرز. هل لا تزال هناك مشاكل في كوسوفو؟ نعم، هناك مشاكل على غرار تلك الموجودة في كل واحدة من جمهوريات يوغوسلافيا السابقة في منطقتنا. ولكن هل كوسوفو آمنة اليوم؟ نعم، وفقا للإنتربول، هي أكثر أمانا من ٨٠ في المائة من العواصم الأوروبية الأخرى. إننا نحارب التطرف، ونحن من رافعي لواء هذه الحرب في المنطقة في هذا الصدد. إننا نتعاون مع المجتمع الدولي. ونحن جزء من ائتلاف لمكافحة الفساد. ونحاول بناء ديمقراطية مزدهرة.

أعلم أنه ما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله، ولكن باعتباري شخصا خبر الحرب بنفسه، يجدر بأعضاء المجلس أن يفخروا بأنفسهم للنجاح الذي تحقق في كوسوفو. ولهذا السبب، ينبغي أن تشمل ولاية الممثل الخاص للأمين العام إجراء مناقشات جادة بشأن الكيفية التي يمكن بها للمجلس نقل الموارد التي تُنفق في كوسوفو التي تنعم بالهدوء إلى الشعوب في الشرق الأوسط وأماكن أخرى، والتي تواجه اليوم تهديدات لوجودها.

وتسعى كوسوفو إلى تحقيق تطلعاتها في الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي والأمم المتحدة قريبا جدا.

وقبل أن أختتم ملاحظاتي، اسمحوا لي من فضلكم أن أرد على العديد من القضايا التي أثارها السيد داتشيتش هنا. وأود الحصول على فرصة للرد عليها أمام هذه الهيئة.

بدأ السيد داتشيتش حملته الانتخابية اليوم من قاعة مجلس الأمن. غير أنني أود أن أذكره بأنه وفقا لكوسوفو نفسها ووفقا لعلاقاتنا، فإن مسألة كوسوفو هي ثامن أو تاسع أهم مسألة بالنسبة لشعب كوسوفو. فأهم المسائل بالنسبة لشعب كوسوفو هي الإرهاب والفساد وعدم احترام الأقليات وبناء دولة قانونية وغير ذلك من المسائل.

لقد ذكر السيد داتشيتش أنه من مواليد كوسوفو. وهذا صحيح. وكوسوفو، التي يتماشى دستورها مع وثيقة السيد مارتي أهتيساري، تسمح بازدواجية الجنسية، وقد عرضت الجنسية المزدوجة على السيد داتشيتش. وسيكون قبوله لذلك العرض موضع ترحيب. فقد ولد في كوسوفو، ولكن أفراد أسرته قدموا بالفعل إلى كوسوفو كمستعمرين خلال الفترة ما بين الحربين العالميتين.

وأود أيضا أن أشير إلى الكتيب الدعائي الذي جرى توزيعه هنا في مجلس الأمن. إنه عمل يائس ومؤسف. فقد وقعت الجرائم التي رعتها وارتكبتها دولة صربيا على مرأى ومسمع من العالم.

ولا توجد كلمات كافية للتعبير عن الجرائم وأعمال الإبادة الجماعية التي ارتكبتها صربيا في جميع أنحاء كوسوفو، مرة أخرى في معرض الإشارة إلى أعمال الإبادة الجماعية في كرواتيا وسريبرينيتسا وكوسوفو. وما يحاول السيد داتشيتش القيام به اليوم مرة أخرى أمر مؤسف وبائس. والصور التي أحضرها هنا لا تغير من حقيقة أن كوسوفو ستظل مناصرة للحرب ضد التطرف والأصولية. وهو يعلم أن أجهزة استخبارات بلده هي التي كتبت الشعارات المنقوشة على الجدران التي أشار إليها. فقد تم زرع أجهزة الاستخبارات

كمؤسسات موازية في كوسوفو، وهي تعمل ضد كوسوفو باستخدام الأساليب القديمة.

وفي كوسوفو وحدها، دمرت الآلات السياسية والعسكرية لدولة صربيا ما يزيد على ٣٠٠ موقع ديني. وأحرقت صربيا نصف كوسوفو في الفترة من عام ١٩٩٨ إلى عام ١٩٩٩. وأجبرت صربيا أكثر من مليون من مواطني كوسوفو على ترك البلد. وارتكبت صربيا جرائم تطهير عرقي وقتلت ٠٠٠ ١٥ شخص بوصفها دولة صربيا. وارتكبت صربيا الإبادة الجماعية. والأدهى من ذلك، أنها أزهقت الأرواح. فقد قتلت صربيا النساء والمسنين، ودمرت حياة الناس واغتصبت النساء. لقد ارتكبت صربيا أعمال إبادة جماعية في كوسوفو، وستتم مقاضاتها على هذه المسألة. ولا بد أن أقول بصورة قاطعة إن كوسوفو لن تطلب الإذن من صربيا بشأن أية مسألة. إنها الآن بلد ذو سيادة.

وقد كان الألبان هم الأغلبية في كوسوفو دائما. ولا يمكن إعادة كتابة التاريخ باستخدام كتيبات ومواد سياسية ودعائية. ويمكن لمواطني كوسوفو العيش في بيوتهم ومجتمعاتهم المحلية بغض النظر عن انتمائهم العرقي، سواء كانوا من الصرب أو أبناء الجبل الأسود أو من أي طائفة أخرى. وأنا واحد من القادة الذين ما فتئوا يعملون في هذا الاتجاه. ولقد زرت أسرا من الأقليات وعملت مع مسؤولين حكوميين من الأقليات طيلة السنوات ال ١٦ الماضية. ويجب على السيد داتشيتش أن يفهم أمرا واحدا: إن جيش وشرطة صربيا والإدارة الصربية لن يعودوا أبدا. لقد انتهى حلمه بصورة نهائية. ويمكن لصربيا مواصلة الحرب. فهذه هي ممارستها. وهي معتادة على ذلك. ولكن صربيا ستخسر مرة أخرى.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد ميك (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام ظريف على آخر إحاطة إعلامية له. وأنا على يقين من أن الآخرين سيتفقون معي في الإشادة بكل ما قام به من عمل شاق في كوسوفو وبعزمه على تحسين حياة جميع مواطني كوسوفو. ونتمنى له كل النجاح في دوره الجديد. كما أريد أن أرحب بنائبي رئيسي الوزراء داتشيتش وتاتشي في مجلس الأمن مرة أخرى.

أود أن أبدأ بالتأكيد مجددا على موقفنا المعروف بشأن وتيرة هذه الجلسات. فنحن نؤمن إيمانا جازما بأنه ينبغي التقليل من تواترها. ورغم أنه لا يزال هناك العديد من التحديات، فإن تقدم كوسوفو ومسارها أمر لا يمكن إنكاره. والواقع، على النحو المبين بوضوح في تقرير الأمين العام (S/2015/579)، لا يبرر هذا المستوى من الاهتمام من قبل المجلس. كما أننا نعتقد بقوة أن هذه الجلسة ينبغي ألا توفر منبرا للرجوع إلى المواقف القومية غير المفيدة والتي لا تتماشى مع روح الحوار. كما يتضمن التقرير، رغم أنه يبين أن كوسوفو تواجه تحديات كبيرة، أدلة واضحة على مواصلة التقدم المطرد. وهذا اتجاه جدير بالترحيب. فالحالة الأمنية لا تزال مستقرة عموما والهجرة غير الشرعية في تراجع، وما زلنا نرى تعاونا عمليا طيبا على الصعيد المحلي، لا سيما في شمال كوسوفو.

ولعل أهم تطور منذ أن اجتمع المجلس آخر مرة لمناقشة كوسوفو (انظر S/PV.7448) حدث بعد صدور آخر تقرير للأمين العام ألا وهو: التصويت بالموافقة على إنشاء المحكمة المتخصصة. وعلى الرغم من أن التأخير في هذه المسألة كان مخيبا للآمال، فإننا نرحب بهذه الخطوة الهامة إلى الأمام. فالتعامل مع الماضي، مهما كان صعبا أو مؤلما أو مثيرا للجدل، أمر حيوي إذا كانت كوسوفو تريد التصدي للإفلات من العقاب وبناء الاحترام لسيادة القانون كما كان التصويت

بالموافقة على إنشاء المحكمة المتخصصة دليلا مهما على التزام قادة كوسوفو بتنفيذ الاتفاقات الدولية.

وكان ذلك القرار صعبا وتطلب جرأة سياسية، ونحن ننوّه بالإجراءات الإيجابية التي أقدم عليها نائب رئيس الوزراء تاتشي، ورئيس وزراء كوسوفو، ورئيس البرلمان لكفالة اتخاذه. ولكن سوف تكون ثمة حاجة إلى المزيد من العمل الشاق قبل إنشاء المحكمة والشروع في أداء عملها. وسيكون المطلوب بذل جهود متواصلة لكفالة المساءلة في أعقاب المزاعم الواردة في تقرير مارتي. ويجب أن تشكل البرامج القوية والشاملة لحماية الشهود جزءا رئيسيا من هذه العملية إذا أريد للمحكمة أن تكون فعالة. ونأمل على سبيل الاستعجال أن يتخذ زعماء كوسوفو الخطوات اللازمة، ويعملوا مع جميع الشركاء لكفالة أن يتم تأسيس المحكمة في أقرب وقت ممكن.

ويُبرز تقرير الأمين العام أيضا بعض المخاوف على نطاق أوسع تتعلق بسيادة القانون. فيجب على حكومة كوسوفو بشكل خاص معالجة جوانب الضعف في النظام القضائي لكوسوفو، وتحسين قدرته على التعامل مع القضايا الحساسة. ويوضح التقرير أيضا الدور الهام الذي تؤديه شرطة كوسوفو من أجل الحفاظ على النظام وحماية جميع الطوائف من أعمال العنف. وهذا موضع ترحيب، ونأمل أن يتكرر التعاون الذي تبديه الشرطة وطائفة صرب كوسوفو في كلينا، ليشمل أماكن أخرى. واعتقال خمسة أشخاص بشأن نشاط مشبوه في حوض بادوفاك يسلط الضوء على الحاجة إلى مواصلة اليقظة، لا سيما بخصوص التهديد الذي يشكله الإرهاب وعودة المقاتلين الأجانب.

وفيما يخص الحوار الذي يقوم الاتحاد الأوروبي بتيسيره، نرحب باستمرار انخراط الجانبين فيه. فعملية الحوار لا تزال الوسيلة الأكثر فعالية لتطبيع العلاقات في منطقة غرب البلقان. وهي حيوية لتحقيق استقرار المنطقة وازدهارها في المستقبل، وتشكل أضمن طريقة لمنع أي عودة لأعمال العنف التي جرت في الماضي. ويجب على كلا الطرفين إظهار فوائد الحوار لصالح جميع مواطنيهما. وينبغي زيادة وتيرة تنفيذ الاتفاقات الناجمة عن الحوار، ومن الأهمية بمكان التوصل إلى اتفاقات جديدة، بما في ذلك ما يخص رابطة البلديات الصربية، في الاجتماع المقبل الذي سوف يعقد في وقت لاحق من هذا الشهر.

أخيرا، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأبدي ملاحظة بشأن القيادة الواضحة جدا التي هي موضع ترحيب، والتي أبدتها رئيسة كوسوفو من أجل التصدي لإرث العنف الجنسي في النزاعات. ومن المهم تقديم مرتكبي تلك الجرائم البشعة إلى العدالة، أيا كانوا وأينما كانوا. وقد شاهدت ذلك الممثلة الخاصة لرئيس وزراء بلدي بشأن هذه المسألة، البارونة أنيلاي، مباشرة خلال زيارتها إلى كوسوفو في شهر تموز/ يوليه، عندما تعهدت بتقديم المزيد من الدعم من جانب المملكة المتحدة لبرامج إعادة تأهيل الناجيات. ويشكل اتخاذ إجراءات ضد العنف الجنسي مثالا آخر على استعداد قادة كوسوفو لمواجهة مسائل الماضي الصعبة، وتأمين مستقبل أفضل لجميع مواطنيهم. وآمل أن يستمروا في اتباع هذا النهج خلال الأشهر المقبلة، ويتخذوا الخطوات اللازمة لكفالة أيضا إحراز تقدم بشأن المحكمة المتخصصة والحوار.

السيد غاسو ماتوسيس (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر السيد فريد ظريف، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية بشأن أحدث تقرير فصلي للأمين العام (S/2015/579) عن تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وأن أنضم إلى زملائي في اغتنام هذه الفرصة لأعرب عن امتناننا له على كل الجهود التي بذلها خلال السنوات القليلة الماضية بصفته رئيسا للبعثة، وأن أتمنى له كل التوفيق في مهامه المستقبلية. وأود كذلك أن أشكر النائب الاول لرئيس الوزراء ووزير خارجية صربيا، السيد إيفيتسا داتشيتش، والسيد هاشم تاتشي على بيانيهما.

خلال المناقشة السابقة التي جرت بشأن هذا الموضوع في أيار/مايو (انظر S/PV.7448)، أعربت إسبانيا عن دعمها للمحكمة المتخصصة، ودعت إلى إنشائها في أقرب وقت ممكن. لذلك، نود أن نهنئ المعنيين باعتماد التعديلات القانونية اللازمة بحيث أمكن إنشاء المحكمة ومباشرة مهامها. ومع حدوث ذلك، من الأهمية بمكان أن تبيّن سلطات كوسوفو بأن التزامها بمبادئ المساءلة وسيادة القانون والمصالحة والتعايش السلمي لكل الطوائف في كوسوفو هو التزام حقيقي.

وأعرب وفد بلدي أيضا في تلك المناقشة السابقة عن قلقنا جراء الأحداث العنيفة التي شهدناها في الشهر ذاته، قبل جلستنا تماما، وآثارها السلبية المحتملة على كوسوفو. وفي هذا الصدد، أحطنا علما مع القلق بالتفاصيل التي تضمنها التقرير في ذلك الوقت (S/2015/303) عن تورط أشخاص يضطلعون بمسؤوليات عامة وممثلين لأحزاب سياسية بسبل دعمت على الأقل ما قام به آخرون في تلك الأحداث العنيفة. ويجب أن تثبت السلطات والأحزاب السياسية في بريشتينا من خلال تصرفاتها بأن لديها الإرادة السياسية لدعم التعايش السلمي بين الطوائف، والالتزام المستمر بتحقيق المصالحة والاستقرار في المنطقة.

وقد أحطنا علما مع الارتياح باستمرار الحوار بين بلغراد وبريشتينا بتيسير من الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي، والتقدم الذي تم إحرازه في الأشهر الأخيرة. ومع ذلك، من الضروري أن نستمر في تحقيق المزيد من التقدم فيما يخص تنفيذ الاتفاقات التي جرى التوصل إليها الآن. وفي هذا الصدد، أطلق مجلس الأمن دعوات محددة ومتكررة لإنشاء جمعية البلديات الصربية ومباشرة عملها بشكل فعال. هذا أمر بالغ الأهمية، وتكرر إسبانيا مرة أخرى الدعوة للقيام بذلك.

إن الوفاء بهذا الالتزام يشكل حجر الزاوية لتقييم الجدية والإرادة السياسية لمختلف أصحاب المصلحة والتقدم الذي تم إحرازه، وكل ذلك له تأثير لا شك فيه على وضع الأمن والاستقرار حاليا في كوسوفو. ونرحب بالمعلومات الواردة في أحدث تقرير للأمين العام بخصوص حقيقة أن الوضع مستقر عموما في جميع المجالات. ومع ذلك، يساورنا القلق جراء حقيقة أن هذا الادعاء يتناقض مع عدد من الحالات التي تجعل من الواضح أن هذا الاستقرار لا يزال هشا. وفي هذا السياق، لدينا نظرة إيجابية جدا فيما يخص الدور المهم الذي لا يزال يتعين على بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو أن تقوم به، لا سيما من خلال الخطوات الملموسة التي اتخذتها لتعزيز التعايش السلمي والمصالحة في كوسوفو. لذلك، تحث إسبانيا جميع الأطراف السياسية الفاعلة المعنية على مواصلة التعاون مع البعثة للاضطلاع بهذا الدور.

وأود أن أختتم بتكرار القول إن إسبانيا سوف تواصل تقديم دعمها البنّاء، دون المساس بموقفها المبدئي، ونأمل أن يفعل ذلك أيضا أصحاب المصلحة الإقليميون والدوليون في كوسوفو.

السيد مينديث غراتيرول (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر السيد فريد ظريف، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، على إحاطته الإعلامية، وأن أشيد بجهوده المبذولة للاضطلاع بمسؤولياته الهامة في السنوات القليلة الماضية. وإننا نهنئ السيد ظاهر تانين على تعيينه مكان السيد ظريف، ونتمنى له كل التوفيق والنجاح في دوره الجديد. ونرحب أيضا بحقيقة أننا نسمع مباشرة في هذه الجلسة من النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير خارجية جمهورية صربيا، السيد إيفيتسا داتشيتش، والسيد هاشم تاتشي.

تود جمهورية فنزويلا البوليفارية أن تؤكد مرة أخرى على أن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) لا يزال يشكل الأساس القضائي الدولي من أجل التوصل إلى حل في إطار المفاوضات السياسية

حول مستقبل كوسوفو، وسيادة صربيا وسلامتها الإقليمية، واستقلالها السياسي. ونكرر دعمنا لتنفيذ الاتفاق الأول على المبادئ المنظِّمة لتطبيع العلاقات بين بريشتينا وبلغراد، المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣. وقد أكدنا دائما على أهمية حوار بروكسل بين صربيا والسلطات المحلية والإقليمية في كوسوفو، الذي يعمل في إطاره الطرفان على التوصل إلى تسوية متفق عليها بصورة متبادلة. وتشمل النتائج تحقيق التكامل بين القضاء وحماية الموظفين المدنيين، وإنشاء نقطتي عبور جديدتين على خط الحدود الإدارية، وتوحيد بوالص تأمين المركبات. وتتمثل المسائل الرئيسية الأخرى في إنشاء رابطة البلديات الصربية، واللّجنة المشتركة بين الوزارات لشؤون العودة، وتنفيذ الأهداف الاستراتيجية التي حددها وزير الطوائف وشؤون العودة. وفي هذا الصدد، ينبغي تيسير عودة مواطني صرب كوسوفو، من خلال كفالة جو من الأمن والتسامح العرقي والديني، واحترام حقوقهم الاقتصادية وتلك المتعلقة بممتلكاتهم، فضلا عن حقهم في حرية التنقل.

ويتطلب تعزيز حقوق الإنسان واحترامها في كوسوفو التنفيذ الكامل للمعايير الدولية ذات الصلة، بغية منع التمييز ضد الأقليات والمشردين. وعلى الرغم من أن تقرير الأمين العام (S/2015/579) يشير إلى حدوث انخفاض طفيف في الحوادث المتعلقة بالمواقع الدينية مقارنة بالتقرير الفصلي السابق (S/2015/303)، ينبغي للأطراف أن تعمل بعزم بغية تجنب مثل هذه الحالات التي يكون لها تأثير على المصالحة بين مختلف الطوائف التي تعيش في كوسوفو.

والتعاون بين القادة المحليين، لا سيما بين رئيسي البلديتين في ميتروفيتشا الشمالية وميتروفيتشا الجنوبية، عنصر إيجابي في تعزيز العلاقات بين مختلف الطوائف. وهذا يساعد مرة أخرى على توضيح أن المواطنين يشكلون عنصرا أساسيا في توليد الثقة، لذا نرحب بالمبادرات في الصدد. وتتطلب عملية المصالحة أيضا العمل المتواصل من الفريق العامل المعني بالمفقودين، بغية توضيح مصير الآلاف الذين فقدوا خلال الصراع.

ونحن نرحب بحقيقة أن التدابير اللازمة قد اتخذت لإنشاء المحكمة المتخصصة المسؤولة عن التحقيق في اتهامات بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية قيل إنها ارتكبت خلال النزاع المسلح في كوسوفو. ونأمل أن تتمكن المحكمة من بدء عملها دون مزيد من التأخير. ولا يمكن أن يكون هناك إفلات من العقاب على ارتكاب مثل هذه الجرائم، وإقامة العدل خطوة إيجابية في تحقيق السلام والمصالحة.

ونلاحظ بارتياح الجهود المبذولة بدعم من الاتحاد الأوروبي كجزء من اتفاق سيادة القانون الثاني، بغرض حل المشاكل المتعلقة بالمساءلة، والفساد، والجرائم التي ارتكبت ضد الجماعات العرقية، والجريمة المنظمة، والتمييز بين الجنسين، والتمييز على أساس الانتماء العرقي، وإنشاء نظام لحماية الشهود والمطالبات قيد النظر فيما يتعلق بالممتلكات.

إن الأمم المتحدة قد اضطلعت بدور أساسي في كوسوفو، لا سيما من خلال بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، بتعزيز الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان. وقد استُكمل هذا العمل عن طريق آلية التعاون التابعة لقوة الأمن الدولية في كوسوفو، وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو. ونعتقد أنه ينبغي لكل بعثة من هذه البعثات – استنادا إلى ولاية كل منها – أن تواصل القيام بدور استباقي وتكميلي بهدف التوصل إلى حل مستدام وعادل ودائم ومقبول لدى الطرفين لمسألة كوسوفو. ذلك لأن الحوار المباشر بين الطرفين، كما أشرنا، أمر أساسي.

ونعتقد أنه يجب تقديم الدعم لعملية العودة الطوعية للصرب المشردين من ديارهم في كوسوفو، مع الالتزام الصارم باتفاق بروكسل لعام ٢٠١٣. والجدير بالذكر أن التقرير يشير

إلى استمرار انخفاض معدل العودة – الأمر الذي نود عكس مساره. ونرحب بإنشاء اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بالعودة، وتنفيذ الأهداف الاستراتيجية التي حددتها وزارة الطوائف والعودة.

وتمشيا مع موقفنا الثابت، فإن بلدنا يدين ويرفض رفضا قاطعا الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. ونلاحظ مع القلق تنامي نزعة الاصولية لدى الشباب وزيادة التطرف، الأمر الذي يؤدي إلى ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب في بلدان الشرق الأوسط وأفريقيا. لذلك، نحث على الاستمرار الممنهج والملموس للجهود التي بدأت في كوسوفو من أجل مكافحة هذه الآفة، مع القيام أيضا

بمعالجة أسبابها الجذرية.

وفي الختام، ندعو جميع الأطراف مرة أخرى إلى مضاعفة جهودها في البحث عن حل سياسي سلمي وعادل ودائم في إطار القانون الدولي، بما في ذلك الاحترام الكامل للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) واتفاقات بروكسل لعام ٢٠١٣.

السيد إبراهيم (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد فريد ظريف، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، على إحاطته الاعلامية. ويرحب وفد بلدي بمعالي السيد إيفيتسا داتشيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير خارجية صربيا، ودولة السيد هاشم تاتشي، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية في كوسوفو، ويشكرهما على بيانيهما.

تحيط ماليزيا علما بالحالة الأمنية المستقرة عموما في كوسوفو خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ونحن نرحب بالتطورات الإيجابية في كوسوفو، على النحو الذي بيّنه

تقرير الأمين العام (S/2015/579)، والسيد ظريف. ونشيد على وجه الخصوص باعتماد التعديل الدستوري وبقانون برلمان كوسوفو اللذين يقضيان بإنشاء محكمة متخصصة للنظر في القضايا الناشئة عن التحقيقات التي قامت بها فرقة عمل الاتحاد الأوروبي الخاصة المعنية بالتحقيق. ونحن نرى في ذلك التطور خطوة هامة لكوسوفو في سبيل كفالة المساءلة وتعزيز المصالحة ورأب الصدع بين المجتمعات المحلية في كوسوفو. وإننا سعداء أيضا بالتقدم الذي تم إحرازه نحو الاندماج في الاتحاد الأوروبي بموافقة المفوضية الأوروبية مؤخراً على اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب مع كوسوفو. ونعتقد أن ذلك سيمهد الطريق أمام تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والإصلاحات، فضلا عن سيادة القانون – وكلها أمور ضرورية لاستقرار كوسوفو لأجل طويل.

وحدثت أيضا تطورات إيجابية أخرى من جانب بلغراد وبريشتينا في مجال تنفيذ اتفاق بروكسل لعام ٢٠١٣ خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وهي تتضمن اندماج موظفي السلطة القضائية وأفراد الحماية المدنية، وإنشاء رابطة للبلديات ذات الأغلبية الصربية.

ويحدونا الأمل أن يثبت الطرفان على التزامهما بتنفيذ اتفاق بروكسل وتكثيف مشاركتهما على مستوى رفيع في الحوار الذي يقوم الاتحاد الأوروبي بتيسيره. ونعتقد أن تبادل الآراء اليوم بإمكانه أن يكون أكثر فائدة بكثير لو خلا من الكلام ذي النزعة القومية. وبروح المصالحة، نحث كلا الطرفين على المضي قدما في كفالة استقرار المنطقة وإيجاد حيز مشترك لكلتا الطائفتين.

وتؤيد ماليزيا تأييدا قويا الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب. وفي هذا الصدد، نشيد بالالتزام الذي أبدته كوسوفو بمكافحة نزعات الأصولية والتطرف، على نحو ما أثبتته باستضافتها المؤتمر الدولي المشترك بين الأديان في بريشتينا خلال حزيران/يونيه، وبمشاركتها على مستوى رفيع في مؤتمر القمة الإقليمي الأول بشأن مكافحة التطرف العنيف،

الذي انعقد في تيرانا خلال أيار/مايو الماضي. فمثل هذه الجهود يمكنها أن تعزز مناخ الائتمان والثقة والوئام بين مختلف الأعراق والديانات. وتشجع ماليزيا المزيد من الخطوات لبناء الجسور بين مختلف الطوائف، وستظل ملتزمة بدعم كوسوفو لتحقيق هذه الغاية.

وفي الختام، أود أن أنضم إلى زملائي الآخرين في إعادة التأكيد على دعم بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، التي تواصل القيام بدور رئيسي في تعزيز الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان في كوسوفو. ونشيد أيضا بدور بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في تعزيزها المستمر لسيادة القانون والمؤسسات القضائية في كوسوفو. وفي ضوء مهام السيد ظريف الجديدة، يود وفد بلدي أن يعرب عن بالغ تقديرنا له على تفانيه ومساهمته بصفته الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو خلال السنوات الأربع الماضية. وترحب ماليزيا بخلفه المعيّن حديثا، السفير زاهر تانين ممثل أفغانستان، وتتطلع إلى العمل معه بشكل وثيق من أجل دعم عمل بعثة الأمم المتحدة.

السيد مانغارال (تشاد) (تكلم بالفرنسية): أود أولا أن أشكر السيد فريد ظريف، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. ونحن نشيد به على تفانيه والتزامه خلال قيادته لبعثة الأمم المتحدة، ونتمنى له التوفيق في مساعيه المقبلة. وأود أن أرحب بالسيد إيفيتسا داتشيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية في صربيا، والسيد هاشم تاتشي، النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية في كوسوفو، وأن أشكرهما على بيانيهما.

تلاحظ تشاد مع الارتياح التقدم المحرز مؤخرا في كوسوفو في المجالين السياسي والتشريعي، وكذلك في مجال التعاون الإقليمي. ونحن نشجع متابعة المفاوضات السياسية والتقنية الرفيعة المستوى بين بلغراد وبريشتينا – تحت رعاية الاتحاد الأوروبي – بشأن المسائل المتعلقة بالاتصالات السلكية واللاسلكية، والطاقة، وإنشاء رابطة/جمعية البلديات ذات الأغلبية الصربية، بهدف إقامة علاقات طويلة الأمد بين الطرفين.

ويسمح التوقيع على الاتفاق الثاني بشأن سيادة القانون في كوسوفو بإحراز تقدم بشأن قضايا المسؤولية والفساد والجرائم العرقية والجريمة المنظمة والمسائل الجنسانية والاندماج العرقي وتعزيز نظام حماية الشهود والمسائل العالقة المتعلقة بالأراضي. وهذه خطوة هامة في بناء المؤسسات. ونرحب بالتعاون الفعال بين الزعماء المحليين في شمال كوسوفو، لا سيما بين رئيسي بلديتي شمال وجنوب ميتروفيتشا بشأن المسائل المتعلقة بالميزانية وصرف مرتبات عمال الرعاية الصحية والتعليم. ونرحب أيضاً بالأحكام التي صدرت في قضيتي درينيتسا الأولى والثانية لجرائم الحرب.

وبالنظر إلى التحديات عبر الوطنية، ولا سيما تلك المتصلة بتطرف الشباب والتطرف العنيف، تشجع تشاد سلطات كوسوفو في نضالها ضد العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي يمكن أن تؤدي إلى التجنيد على يد الجماعات المتطرفة. ونعتقد أنه فيما شهدت كوسوفو واحدة من أكثر الحروب تدميراً في أوروبا، فإن العمل بشأن العدالة في اتجاه المصالحة وبناء الثقة بين الطوائف والمجتمعات في المنطقة لا يزال يمثل أولوية. وفي هذا الصدد، نرحب باعتماد برلمان كوسوفو في ٣ آب/أغسطس للتعديلات الدستورية المتعلقة بإنشاء محكمة متخصصة للنظر في القضايا التي تحيلها فرقة العمل الخاصة المعنية بالتحقيق التابعة للاتحاد الأوروبي في سياق مزاعم جرائم الحرب والجريمة المنظمة الواردة في التقرير الذي قدمه ديك مارتي في كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

وفيما يتعلق بمسألة العودة، سجلت المفوضيّة السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عودة ١٣٢ شخصا فقط طواعية في الفترة المشمولة بالتقرير. ويمكن للمقترحات والمبادرات الرامية إلى بناء مساكن في مناطق العودة والتحقق من صحة الشهادات الدراسية لتمكين أبناء الأقليات من الحصول على عمل في المؤسسات العامة أن تسهّل عملية العودة المحلية. وبالنسبة للأشخاص الذين ما زالوا مفقودين وعددهم ١ ٦٥٤ شخصا، تدعو تشاد سلطات كوسوفو إلى مضاعفة جهودها الرامية إلى تعزيز الظروف المواتية للتحقيقات الجارية وتوفير المتابعة لأسر الضحايا.

وفيما يتعلّق بالتعاون على الصعيد الإقليمي، اتُخذت خطوات هامة في سياق الأمن وتعزيز المصالحة. ومع ذلك، نأسف لأعمال العنف وندينها، ولا سيما الاشتباكات التي وقعت في ٩ و ١٠ أيار/مايو في كومانوفو في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، مما أدى إلى مقتل ٨ من أفراد الشرطة وجرح ٣٧ آخرين. ونرحب بتعاون شرطة كوسوفو في تيسير فتح تحقيق في هذه الحوادث بهدف تقديم الجناة إلى العدالة. ونرحب أيضاً بالزيارة الرسمية التي يقوم بها رئيس الوزراء الصربي إلى ألبانيا، مما أتاح بدء مناقشات بشأن مشاريع مشتركة في مجالات الهياكل الأساسية والتنمية الاجتماعية – الاقتصادية والأمن. ونعتقد أن اتخاذ البرلمان قراراً بشأن ترسيم الحدود الجغرافية مع الجبل الأسود سيساعد أيضاً على تحسين مناخ التفاهم الإقليمي.

وفي الختام، فإن لدى تشاد اقتناعاً بأن هذه المبادرات المثمرة والبناءة ستساعد على تحسين الحياة اليومية للمواطنين في كوسوفو وخفض حدة التوترات لصالح جميع الطوائف. وقد تحقق هذا التقدم بفضل استعداد الأطراف المعنية والجهود التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة، السيد ظريف، وكامل فريقه. وتشيد تشاد بالبعثة وتشجعها على مواصلة دعم المبادرات المتخذة للحوار بين الطوائف، ولا سيما من خلال مشاريع بناء القدرات. ونشيد أيضاً بكيانات الأمم المتحدة وشركاء المنظومة في الميدان – ولا سيما قوة كوسوفو، وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي – على تعاونهم وإسهامهم في المصالحة وتحقيق الاستقرار في كوسوفو.

السيدة مورموكايته (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد إيفيتسا داتشيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية في صربيا، ونائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في كوسوفو هاشم تاتشي على بيانيهما. كما أشكر أيضاً السيد فريد ظريف، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، على إحاطته الإعلامية. وأودّ أن أعرب عن تقديرنا له على خدمته المتفانية على رأس البعثة ونتمنى له كل النجاح في منصبه الجديد ممثلاً خاصاً في ليبريا. وأتمّنى أيضا لزميلنا السفير ظاهر تانين، ممثل أفغانستان، كل النجاح في منصبه الجديد ممثلا خاصا للأمين العام لكوسوفو.

ونؤكد مجدداً دعمنا للجهود المتواصلة التي يبذلها الاتحاد الأوروبي في تيسير الحوار بين بلغراد وبريشتينا. وقد تم اتخاذ بعض الخطوات الملموسة في تنفيذ الاتفاق الأول على المبادئ المنظِّمة لتطبيع العلاقات الموقع في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣، بما في ذلك إدماج موظفي السلطة القضائية وأفراد الحماية المدنية. ولا تزال مسائل مثل الطاقة والاتصالات وإنشاء رابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية في كوسوفو وحرية التنقل وجسر ميتروفيتشا محور المناقشات في إطار الحوار.

ونرحب بالتقدم المحرز في النصوص المتعلقة بإنشاء رابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية وترتيبات التنفيذ في مجال الاتصالات، ونشجع الأطراف على إظهار الإرادة السياسية

والمشاركة بشكل بناء في التوصل إلى اتفاق سياسي نهائي بشأن هذه وغيرها من المسائل المتبقية الأخرى، الضرورية جداً لتطبيع العلاقات بين بلغراد وبريشتينا. وسيعود هذا التطبيع أولاً وقبل كل شيء بالفائدة على شعبي كوسوفو وصربيا، بما سيترتب عليه من مزايا ملموسة تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، الاعتراف المتبادل بالشهادات الدراسية ووثائق التأمين على المركبات وحرية التنقل. ونرحب بمذكرة التفاهم بشأن الاعتراف المتبادل بوثائق التأمين على المركبات، والذي تم توقيعه على هامش آخر اجتماع من الاجتماعات الرفيعة المستوى التي ييسرها الاتحاد الأوروبي. وخطوات التعاون العملي بين رئيسي بلديتي ميتروفيتشا المتخذة لتيسير العودة هي دليل آخر على التقدم المحرز.

وشأننا شأن وفود أخرى اليوم، فإننا نرحب باعتماد برلمان كوسوفو للتعديلات الدستورية وقانون إنشاء المحكمة المتخصصة ومكتب المدعي العام المتخصص للنظر في القضايا الناشئة عن النتائج التي توصلت إليها فرقة العمل الخاصة المعنية بالتحقيق، وبتوقيع الرئيس على هذه التعديلات والقانون. ونشجع على تزويد المحكمة المتخصصة بآلية لحماية الشهود ونأمل أن تبدأ عملها في أقرب وقت ممكن.

ونؤكد مجدداً دعمنا لجهود التكامل الأوروبي التي يبذلها كل من كوسوفو وصربيا. ويتطلب طريق الاندماج التنفيذ المتواصل والمتفاني للإصلاحات. وانخراط الاتحاد الأوروبي الطويل الأمد هو دليل واضح على التزامه الراسخ تجاه بلدان المنطقة. ونحن نتوقع أن يوقع الاتحاد الأوروبي سريعا على اتفاق لتحقيق الاستقرار والانتساب مع كوسوفو. وذلك سيعزز العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وكوسوفو ويواصل توفير إطار متين للإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية اللازمة. ونرحب بالتدابير التي اتخذها السلطات في كوسوفو لمعالجة مسألة التطرف العنيف ونحيط علماً بأن هذه الجهود يمكن تعزيزها من خلال تعزيز التعاون فيما بين بلدان المنطقة. ورغم أن الحالة الأمنية ظلت هادئة، نلاحظ استمرار الدور الذي تقوم به قوة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو لضمان الأمن وتوطيد سيادة القانون.

وأخيراً، وإذ نقرّ بالتقدم في تطبيع العلاقات بين بلغراد وبريشتينا والاستقرار في كوسوفو، فإننا، على غرار زميلنا ممثل المملكة المتحدة، نكرر الإعراب عن رأي مفاده أن هذا التقدم ينبغي أن يؤدي إلى تقليل تواتر المناقشات في المجلس بشأن بعثة الأمم المتحدة، وكذلك بالنظر إلى العدد الكبير والمتزايد من الحالات الحرجة حقا التي تمسّ السلام والأمن والتي يتعيّن على المجلس معالجتها كل يوم.

السيد الحمود (الأردن): أتقدّم بفائق الشكر للممثل الخاص للأمين العام، السيد فريد ظريف، على إحاطته الإعلامية الشاملة وعلى الجهود التي بذلها في منصبه خلال الأعوام الأربعة الماضية. وأتمنى له التوفيق في جهوده المستقبلية.

وأرحّب بكل من النائب الأول لرئيس الوزراء الصربي ووزير الخارجية، السيد إيفيتسا داتشيتش، ونائب رئيس الوزراء ووزير خارجية كوسوفو، السيد هاشم تاتشي، وأشكرهما على بيانيهما.

يثمّن الأردن الخطوات النوعية التي تقوم بها كوسوفو للوفاء بالتزاماها وتحقيق استقرارها وسعيها للانخراط والاندماج في إقليمها.

ونعرب عن ارتياحنا إزاء التقدم الذي يتم إحرازه على أكثر من صعيد، بما فيه التعديلات الأخيرة التي أقرها البرلمان الكوسوفي، وأبرزها إنشاء محكمة متخصصة للفصل في القضايا وجرائم الحرب، التي قام فريق عمل الاتحاد الأوروبي بالتحقيق فيها، وذلك لضمان محاسبة مرتكبي هذه الجرائم وتدعيم النظام القضائي وسيادة القانون.

ونؤكد على ضرورة اتخاذ جميع الاجراءات الكفيلة بحماية الأقليات وممتلكاتها، والحفاظ على المواقع الدينية والتراث الثقافي في كوسوفو. وندعو السلطات الكوسوفية إلى تقديم مرتكبي أية أعمال تمس الأقليات أو هذه المواقع، بما فيها الاعتداءات على التراث الثقافي الصربي وعلى الكنائس، إلى العدالة، وضمان عدم إفلاقم من العقاب.

إن التغلب على التحديات السياسية والأمنية الداخلية في كوسوفو سيدعم جهود المجتمع الدولي في تحقيق الأمن والاستقرار في هذا البلد والدول المجاورة له. ونؤكد هنا على أهمية استمرار الجهود لتحقيق التفاهم والتفاعل الايجابي بين جميع أطياف الشعب الكوسوفي، والبناء على جهود الاصلاح السياسي والاقتصادي والتنمية. وفي هذا الخصوص، نشدد على ضرورة استكمال تسوية القضايا المتعلقة بملكية الأراضي، وتسريع عملية البحث عن المفقودين، وتعزيز عملية عودة النازحين إلى منازلهم، والتي انخفضت بشكل ملحوظ خلال الفترة الماضية، بالإضافة إلى العمل على إعادة إدماجهم في مجتمعاقم المحلية.

ونرحب بالخطوات الايجابية التي تقوم بها كوسوفو وصربيا لمواصلة الحوار بينهما على جميع المستويات. وندعو إلى بذل المزيد من الجهود لتعزيز العلاقات بين البلدين، وتوسيع نطاق المشاورات السياسية فيما بينهما للبناء على النقاط المشتركة، وتطبيع العلاقات الثنائية، وتحقيق التوافق المطلوب لتنفيذ الاتفاقات القائمة بصورة كاملة، وحل جميع المسائل العالقة بينهما.

ونؤكد أيضا على أن تعاون جميع دول البلقان هو أمر ضروري حيث لا يمكن تجزئة الأمن والاستقرار السياسي في هذه المنطقة تحديدا، لما يجمعها من مصالح سياسية واقتصادية مشتركة، وروابط تاريخية وعرقية على الرغم من تنوعها. ونعي جيدا وجود معوقات تعترض سبيل تحقيق انفراج في العلاقات. إلاّ أن المضي قدما هو السبيل الوحيد للخروج من حلقة النزاع. وما تحتاج إليه كوسوفو وجيراها هو التغلب على عهد الحروب والتوترات الاثنية والايديولوجية التي قوضت فرص تنميتها وازدهارها على مدى السنوات الماضية، وكذلك تأسيس شراكة أمنية وتنموية في منطقة البلقان من أجل تحقيق السلام والتكامل فيها.

ولا يمكن لهذا التقدم أن يتحقق دون الدعم الدولي بشكل عام والدعم الاوروبي بشكل خاص، الذي يمتلك القدرات والأدوات الدبلوماسية اللازمة لتعزيز التوافق بين دول منطقة البلقان ذات الأهمية الاستراتيجية في أوروبا ككل.

كذلك نحن نشيد باعتماد المفوضية الاوروبية لاتفاق تحقيق الاستقرار والشراكة لكوسوفو، الذي سيشكل خطوة محورية تجاه تعزيز وضعها في محيطها الاقليمي، وانضمامها إلى الاتحاد الأوروبي.

إن الأردن الذي اعترف بدولة كوسوفو يحث المجتمع الدولي على تعزيز الاعتراف بها كدولة مستقلة، وعلى دعم انضمامها إلى جميع المنظمات الدولية وإلى وكالات الأمم المتحدة، الأمر الذي سيمكّنها من الاستمرار في مسار مطرد من النضوج السياسي والنمو الاقتصادي والاجتماعي، ويساهم في إحلال السلام.

وأخيرا، نود أن نعرب عن شكرنا وتقديرنا لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وجميع الهيئات الاقليمية العاملة في كوسوفو على جهودها الحثيثة ومساهمتها الايجابية في حفظ السلام وإرساء الأمن والاستقرار. ونثني على مهنية رئيسها وأفراد البعثة وتفانيهم في العمل لبلوغ ذلك الهدف.

السيد وانغ من (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، ظريف، على إحاطته الاعلامية. وأرحب بدولة السيد داتشيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء

ووزير خارجية صربيا، وأشكره على حضور هذه الجلسة اليوم. ولقد أصغت الصين أيضا باهتمام إلى البيان الذي أدلى به السيد تاتشي.

إن الصين تحترم سيادة صربيا ووحدة أراضيها، وتتفهم مخاوف صربيا المشروعة تجاه مسألة كوسوفو. وتعتقد الصين أن أفضل طريقة لحل مسألة كوسوفو هو العمل على إيجاد حل مناسب يكون مقبولا لجميع الأطراف المعنية من خلال الحوار والتفاوض، سعيا لتحقيق مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وفي إطار قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

والحالة الراهنة في كوسوفو لا تزال مستقرة بصورة عامة، بيد أنها تواجه مسائل معقدة. وتقدر الصين الجهود النشطة التي بذلتها الحكومة الصربية لإيجاد حل سياسي لمسألة كوسوفو، وترحب بحقيقة أن بلغراد وبريشتينا تستمران في إجراء محادثات رفيعة المستوى. وتؤيد الصين جهود الطرفين في مواصلة السعي لإجراء حوار عملي وبنّاء، وتنفيذ الاتفاقات القائمة، وتوفير الحماية الفعالة لحقوق مختلف المجموعات العرقية في كوسوفو ومصالحها. ويجب أن تواصل الأطراف جهودها لحل خلافاتها من خلال الحوار، وتجنب أي إجراءات قد تؤدي إلى مزيد من تعقيد الوضع أو تصعيده. ومن شأن القيام بذلك أن يؤدي إلى صون السلم والأمن في منطقة البلقان، وفي جميع أنحاء أوروبا.

وتشيد الصين بالعمل الذي قامت به بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (أونميك) على مدى السنوات الأربع الماضية، بقيادة الممثل الخاص للأمين العام، ظريف، وتدعم جهود البعثة المتواصلة لتنفيذ ولاية المجلس بقيادة الممثل الخاص الجديد، السيد تانين. ونأمل من بعثة الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون وقوة كوسوفو أن تضطلع بالمهام المسندة إليها بموجب ولاية كل منها، وأن تعمل على تعزيز التنسيق والتعاون فيما بينها من أجل الاضطلاع بدور بنّاء في إيجاد تسوية مناسبة لمسألة كوسوفو.

السيد باروس ميليت (شيلي) (تكلم بالإسبانية): نشكر السيد فريد ظريف، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ، على إحاطته الاعلامية بشأن الحالة الراهنة في كوسوفو. كما نشكر السيد إيفيتسا داتشيتش، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في صربيا، والسيد هاشم تاتشي على بياناتهم.

على الرغم من القول إن الوضع الأمني في المنطقة مستقر، لكننا نشهد مع الشعور بالقلق حوادث عنيفة مثل تلك التي حدثت في كومانوفو، والتي يمكن أن تكون لها آثار تزعزع المصالحة والتعاون الإقليمي. فمن الضروري الحفاظ على عناصر التعايش وتوسيع نطاقها، وتجنب الأعمال التي قد تعرض للخطر أرواح الناس والعلاقات بين مختلف الطوائف. ونحن نرحب بالدور الذي يؤديه الاتحاد الأوروبي في تيسير المفاوضات التقنية التي تجري على مستوى رفيع بين بريشتينا وبلغراد، والتي تساهم في تعزيز الثقة بين الطرفين.

ومن خلال تجربتنا الطويلة والمؤلمة، تعلمنا أنه من أجل المجتمع، ولكن خاصة من أجل الضحايا وأسرهم، فإن المصالحة تتطلب حقاً العدالة وجبر الضرر.

فإنشاء محكمة متخصصة يناط بها الفصل في الجرائم التي ارتُكبت خلال النزاع يمثل خطوة واضحة في هذا الاتجاه، ستمكن من تطبيق المبادئ الأساسية للعدالة والمساءلة.

وبالمثل، من حق أفراد الأسرة معرفة مكان وجود الأشخاص الذين اختفوا خلال النزاع، وينبغي للسلطات المعنية تأييد ذلك الحق. إن تعيين رئيس جديد للفريق العامل المعني بالمفقودين سيكون له أهمية حاسمة عندما يحين الوقت للتكليف بالقيام بمهام البحث وتحديد تدابير الجبر.

كما فعلنا في مناسبات أخرى في المجلس، نشدد على الدور المركزي الذي ما فتئت تقوم به بعثة الأمم المتحدة

للإدارة المؤقتة في كوسوفو في تعزيز الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان، وهي مسألة ذات أولوية في الدفع نحو إحراز تقدم في عملية المصالحة بين الطوائف المحلية المعنية. ولا يمكن التطلع إلى المصالحة وإلى تحقيق مستقبل سلمي، إلا في سياق احترام وحماية حقوق الإنسان الأساسية.

فيما يتعلق بالشكاوى من انتهاكات حقوق الإنسان التي يُزعم بأن بعثة الأمم المتحدة ارتكبتها في الفترة بين حزيران/يونيه ١٩٩٩ وشباط/فبراير ٢٠٠٨، فإن الفريق الاستشاري لحقوق الإنسان التابع للبعثة والذي يستعرض الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان التي يُزعم بأن البعثة ارتكبتها في الفترة من حزيران/يونيه ١٩٩٩ إلى شباط/فبراير قام، بإجراء تحقيق ساهم في توضيح الحقائق. بيد أن الفقرة ٥٩ من تقرير الأمين العام (S/22015/579) توضح بأن البعثة لم تعمل وفقا للاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان. ومن الحيوي تعويض ضحايا هذه الانتهاكات على الضرر المعنوي الذي لحق بهم.

أما فيما يتعلق بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (١٩٩٩)، فنشدد على التدابير المتخذة من أجل تعزيز وحماية حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين. ومع ذلك، نعتقد أن من الضروري مواصلة العمل على الأنشطة التي تعزز مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل في الحصول على الملكية والتعليم. ومن المهم بنفس القدر مواصلة اتخاذ التدابير الرامية إلى إدماج الشباب وذلك بالتصدي للعوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تعمل على زيادة إمكانية تأثرهم بعمليات التجنيد التي تقوم بها الجماعات المتطرفة.

أود أن اشدد على أن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) لايزال نافذا بالكامل بوصفه أساسا قانونيا مقبولا دوليا لحسم الحالة في كوسوفو، بما في ذلك الاحترام الصارم لمبدأ السلامة الإقليمية.

أخيرا، نود أن نعرب عن امتناننا للسيد فريد ظريف على عمله ممثلا خاصا للأمين العام ورئيسا لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وعلى جهوده لتعزيز السلم والاستقرار في كوسوفو وفي المنطقة طوال مدة عمله. ونتمنى له كل النجاح في مساعيه المقبلة.

السيد لاميك (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أعرب عن شكري للممثل الخاص للأمين العام على عرض تقريره (S/2015/579)، وأعرب أيضا عن شكري لوزيري خارجية صربيا وكوسوفو، السيد داتشتش والسيد تاتشي على إحاطتيهما الإعلاميتين. وأود أيضا أن أعرب عن عميق امتناننا للسيد فريد ظريف، الممثل الخاص للأمين العام، على العمل الذي أنجزه خلال فترة ولايته، وقد استمعنا إليه اليوم للمرة الأخيرة في المجلس. وأخيرا، أود باسم فرنسا أن أعرب عن أطيب تمنياتنا لخلفه، السفير تانين.

كانت بداية هذا العام عصيبة بالنسبة لكوسوفو، ولكن الحكومة الجديدة صمدت أمام التحدي. ونرحب باعتماد برلمان كوسوفو للتعديلات الدستورية التي تمكِن من إنشاء محاكم متخصصة تلقي الضوء على الاتهامات بارتكاب جرائم حرب، وهي اتهامات وردت في تقرير مارتي الذي قدم إلى مجلس أوروبا في عام ٢٠١١ وتابعة ذلك فرقة العمل الخاصة المعنية بالتحقيق. من الجوهري متابعة ذلك القرار الشجاع الذي اتخذه برلمان كوسوفو بجميع أبعاده. ومن الحيوي حل هذه المسألة لكي تبين كوسوفو التزامها بمكافحة الإفلات من العقاب الذي يشكل معلما أساسيا في عملية تطبيع العلاقات مع صربيا، وهو أمر حيوي بشكل خاص في سياق التقارب مع أوروبا.

ثمة مسألة رمزية أخرى يُنتظر إحراز تقدم كبير حيالها وتتعلق بتنفيذ رابطة البلديات الصربية في كوسوفو، وتلك مسألة أساسية لمستقبل سكان صرب الكوسوفو. ولن تكون

الوحدة التشريعية لكوسوفو بأي حال من الأحوال موضع شك بإنشاء هذا الهيكل. ويجب ألا يخضع هذا التدبير إلى مزيد من التأخير، بالنظر إلى أنه انقضى عامان بالفعل منذ توقيع الاتفاق في ١٩ نيسان/إبريل ٢٠١٣. ونتوقع من سلطات بريشتينا أن تضاعف جهودها لتحقيق هذا العنصر الرئيسي للمصالحة مع بلغراد. لا يمكن الفصل بين هاتين العمليتين من أجل تعزيز ثقة جميع السكان بالإطار المؤسسي لكوسوفو.

إن الحوار السياسي بين كوسوفو وصربيا، الذي بدأ برعاية الاتحاد الأوروبي، يجري بانتظام على أعلى المستويات. ونهنئ كلا الطرفين على السعي من دون كلل للحوار مما يؤكد آمال شعوبهما وآمال المجتمع الدولي. ما برح التقدم المحرز بطيئا حتى الآن، بيد أنه تقدم حقيقي. ونود في هذا الصدد أن نحض الطرفين على مواصلة تبادل وجهات النظر من أجل المستقبل. والأمر لا يقتصر على العمل نحو تطبيع رسمي للعلاقات، بل يتصل أيضا بمسألة بناء علاقات حسن جوار طويلة الأجل ومجدية بصورة متبادلة.

في ذلك الصدد، يتطلب مستقبل كوسوفو أيضا تعزيز سيادة القانون. نود أن نغتنم هذه الفرصة للأعراب مجددا عن دعمنا الثابت لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو التي تعمل على أساس يومي من أجل دعم سيادة القانون والأمن في كوسوفو. في ذلك الشأن، ندعو صربيا إلى المشاركة الكاملة في آلية المساعدة القانونية المتبادلة التي أنشأتها بعثة الاتحاد الأوروبي، بروح من التعاون الفعال. كما نهيب بسلطات كوسوفو التي تطمح إلى نيل عضوية اليونسكو أن تتكفل بحماية المواقع الدينية، ولا سيما دير فيسوكي ديتشاني. ذلك متطلب أساسي بالمطلق.

سأكون مقصرا إن اختتمت كلمتي من دون الاستشهاد بالمنظور الأوروبي الذي يعترف بسلامة بلدان البلقان برمتها. خلال السنوات العديدة الماضية، أحرزت صربيا جهودا كبيرة في دنوها من الاتحاد الأوروبي، سواء من خلال الإصلاحات الداخلية أو من خلال تحسين علاقاتها مع جيرانها. ونحن نهنئها مرة أخرى على تلك الجهود، ونشجعها على مواصلة التنفيذ الكامل للاتفاقات القائمة مع بريشتينا، ونكرر رغبتنا في أن نراها منضمة إلى الاتحاد الأوروبي في أقرب وقت ممكن، أي ما أن يتم استيفاء الشروط اللازمة. في هذا الصدد، نأمل أن يكتب الفصل الأول في عملية التفاوض هذا العام.

ندرك أمنية كوسوفو في اتباع نفس السبيل ونؤيدها، وهو سبيل ضروري أيضا لمستقبل ذلك البلد. ونحن نعلم أن سلطات كوسوفو تدرك تماما التحديات التي أمامها، ونؤكد مجددا ثقتنا بها، ونؤيد بالكامل الجهود التي تقوم بها، والبرهان على ذلك اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب المقرر التوقيع عليه في المستقبل القريب جدا. أخيرا، نأمل مع الوفود الأخرى، في ضوء التقدم المحرز حتى الآن والذي نرحب به ومن دون كلل كل ثلاثة أشهر، أن يدرس المجلس في نهاية المطاف إعادة النظر في الجدول الزمني لهذه المسألة بوصفها خطوة استهلالية نحو القيام باستعراض شامل لكامل مجموعة التدابير الدولية المتعلقة بكوسوفو.

السيد بريسمان (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): نرحب بوزيري الخارجية تاتشي، ودايتيش في المجلس. أشيد بالبلدين على استمرارهما في التفاني في تطبيع العلاقات من خلال الحوار الذي يقوده الاتحاد الأوروبي بين كوسوفو وصربيا. نعتقد أنه يجري بالفعل إحراز تقدم، حتى وإن كانت النبرة التي اتسمت بها أجزاء من مناقشة اليوم لم تبرهن على ذلك. فلنكن واضحين. ولا بد من أن نشد بقوة على الأيدي الصربية والكوسوفية التي امتدت للمصالحة. ولا بد من إنهاء ذلك النوع من الخطاب الذي ينم عن النعرة القومية والذي استمعنا إليه في المجلس اليوم، فهو يؤدي إلى نتائج عكسية تماما. وتحقيقا لتلك الغاية، تؤيد الولايات المتحدة

الزملاء الآخرين الذين، بينما يسلموا بأن الحالة في كوسوفو لا تزال مسألة هامة لاسترعاء انتباه المجلس إليها، يعتقدون أن دورة الإبلاغ كل ثلاثة أشهر قد استنفدت جدواها. وينبغي لمجلس الأمن أن يمدد فترة الإبلاغ التي يقدمها الأمين العام لتصبح كل ستة أشهر.

أود أيضا أن أشكر الممثل الخاص ظريف على إحاطته الإعلامية. ونشيد به على عمله وتفانيه في كوسوفو، ونتمنى له التوفيق في مهمته المقبلة في ليبريا. ونرحب أيضا بتعيين السفير تانين، ممثلا للأمين العام للإدارة المؤقتة للأمم المتحدة في كوسوفو.

ما فتئت الولايات المتحدة نصيرا للمساءلة عن الجرائم المرتكبة خلال حروب البلقان في جميع أنحاء جنوب شرق أوروبا. إن التزامنا نابع من مبدأ العدالة والمساءلة للجميع بوصفه عنصرا جوهريا للسلام المستدام. في المرة الأخيرة التي اجتمع فيها مجلس الأمن لمناقشة كوسوفو، أوضحت الولايات المتحدة بأنه يجب على كوسوفو أن تتقيد بالتزاماها بالرد على الادعاءات بارتكاب جرائم خطيرة في الفترة بين ١٩٩٨ و ٢٠٠٠ باتخاذها التدابير القانونية اللازمة لإنشاء محكمة خاصة قوية للفصل في تلك القضايا.

ويجب ألاّ تقف الادعاءات المقدمة من بضعة أفراد حجر عثرة أمام التطلعات المشروعة لشعب كوسوفو، وألاّ تطعن في كرامته. وأفضل طريقة لكفالة ذلك هي تحقيق العدالة على المستوى الفردي عن الجرائم المزعم ارتكاها. ونحن، باعتبارنا صديقاً دائماً ومؤيداً لجمهورية كوسوفو، وهي دولة ذات سيادة وديمقراطية ومتعددة الأعراق تجسّد القيم الأوروبية - الأطلسية، نشيد بحكومة كوسوفو وبرلمانها على إقرارهما التعديل الدستوري وإصدار القانون الذي تتشكل بموجبه هذه المحكمة المتخصصة، التي سيكون بمقدورها إصدار لوائح اهام ومحاكمة قضايا تتعلق بالنتائج المثبتة لفرقة العمل الخاصة المعنية بالتحقيق.

وهنالك ادعاءات خطيرة تضمنتها هذه النتائج، بما في ذلك جرائم حرب وجرائم أخرى مرتكبة ضد الإنسانية، وهي تستحق أن ينظر فيها القضاء بجدية. لم يكن التصويت لإنشاء هذه المحكمة سهلاً من الناحية السياسية؛ فالتصويت للنهوض بالمساءلة نادرا ما يكون سهلا، ولكنه ضروري، وكان خطوة إلى الأمام اتخذها كوسوفو صوب الوفاء بالتزاماها الدولية، ودليلا واضحا على التزام شعب كوسوفو بقيم حقوق الإنسان وسيادة القانون، وهي القيم التي نثمّنها، نحن في الولايات المتحدة وشركاؤنا في الاتحاد الأوروبي والكثيرون حول هذه الطاولة.

إننا نشيد بقادة كوسوفو لرؤيتهم وقدرهم على تنحية السياسة جانبا من أجل مستقبل بلدهم. غير أن إصدار هذا القانون ليس سوى الخطوة الأولى. فعلى الحكومة أن تسارع إلى اختتام المفاوضات بشأن اتفاق الدولة المضيفة مع الاتحاد الأوروبي وهولندا، حتى يتسنى إنشاء المحكمة المتخصصة فعليا.

وبينما تعمل كوسوفو بجد على تحسين هياكلها القضائية، تواصل البعثة الأوروبية المعنية بسيادة القانون في كوسوفو وقوة كوسوفو بقيادة منظمة حلف شمال الأطلسي القيام بأدوار لا غنى عنها في مجال بناء القدرة الأمنية وسيادة القانون في البلد. وسوف تستمر حاجة المؤسسات القضائية في كوسوفو إلى الدعم من أجل تناول القضايا البالغة التعقيد بشأن الإرهاب، وجرائم الحرب، وانتهاكات حقوق الإنسان، والجزاءات، والفساد.

ومع اقتراب نهاية ولاية بعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون في كوسوفو عام ٢٠١٦، ينبغي النظر في آليات لتناول القضايا التي لم يبت فيها بعد، ولمواصلة الدعم المقدم إلى مؤسسات كوسوفو القضائية وتلك المتعلقة بإنفاذ القانون. وزيادة التنسيق بين بعثة الاتحاد الأوروبي وقوة كوسوفو تتصف بالأهمية الآن أكثر من أي وقت مضى.

وكما ذكرت في البداية، فقد شجعتنا أخبار التقدم المحرز في تطبيع العلاقات من خلال الحوار الذي يقوم الاتحاد الأوروبي بتيسيره. إن الطرفين أقرب الآن من أي وقت مضى إلى حل المسائل العالقة، بما في ذلك المبادئ التي ستنشأ بموجبها رابطة البلديات الصربية، والطاقة، والاتصالات السلكية واللاسلكية، وحرية التنقل على جسر ميتروفيتشا. ونشجع بقوة كلا الجانبين على إيجاد حلول توفيقية بشأن المسائل المعلقة من اتفاق بروكسل لعام ٢٠١٣، والتوصل إلى اتفاقات تعمل على تحسين حياة سكان كوسوفو بغض النظر عن انتمائهم العرقي. ونحن نتطلع إلى إحراز نتيجة إيجابية في الجولة المقبلة من الحوار، في ٢٥ آب/أغسطس. والتوصل إلى حل وسط بشأن هذه المسائل أمر صعب بالفعل غير أنه يظل ضرورياً للنهوض بتطلعات كل من كوسوفو وصربيا صوب مواصلة الاندماج في المؤسسات الأوروبية وعبر الأطلسية.

ونشيد أيضا بكل من صربيا وكوسوفو على التزامهما المستمر بمكافحة الإرهاب والتصدي للتهديد الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب. فكلا البلدين يعملان على تطوير آليات فعالة للوقاية والاستجابة بغية مكافحة التطرف العنيف. ونحن ندعم جهود المسؤولين من كل من صربيا وكوسوفو لإيجاد السبل العملية للتعاون بشأن المسائل الهامة في مجال إنفاذ القانون ومكافحة الإرهاب. ولكي يكون التعاون الدولي فعالا بشأن مكافحة الإرهاب، ومواجهة التطرف العنيف، وإنفاذ القانون، لا بد له من أن يشمل منطقة البلقان بأكملها. لهذا السبب، نؤيد تأييداً تاماً انضمام كوسوفو إلى المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الانتربول) في القريب العاجل، بغرض تعزيز التنسيق المباشر بين كوسوفو ومجتمع إنفاذ القانون على الصعيد الدولي.

وفي هذا السياق، نكرر دعوتنا جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى الاعتراف بأهمية عضوية كوسوفو في الانتربول، كوسيلة لزيادة تيسير التعاون في مجال إنفاذ القانون بشأن مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة. ومن مصلحتنا جميعاً الموافقة على طلب كوسوفو في اجتماع الجمعية العامة للانتربول خلال تشرين الثاني/نوفمبر. فعزل كوسوفو عن المشاركة في أدوات للتعاون الدولي بشأن مسائل هامة مثل هذه المسائل لا يعمل إلاّ على إعاقة جهودنا الجماعية.

وكذلك نؤيد تماما سعي كوسوفو إلى العضوية في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). فعضوية كوسوفو في اليونسكو ستعزز من الأهمية التي يعلقها المجتمع الدولي على مواقع التراث العالمي في كوسوفو، وعلى مسؤولية السلطات في كوسوفو عن صون هذه المواقع. وبناء على صيغة فيينا، فإن كوسوفو مؤهلة لعضوية اليونسكو نتيجة كونها عضواً في وكالتين متخصصتين تابعتين للأمم المتحدة، هما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ونحن نعتقد أن هذا الأمر مهم، وأنه ينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تدعم كوسوفو في هذا الجهد.

السيد سافرونكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نرحب بمشاركة النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية في صربيا، إيفيتسا داتشيتش، في جلسة اليوم ونشاطره مشاعره.

ونحن ممتنون للسيد فريد ظريف على عرضه التقرير (S/2015/579)، وعلى العديد من سنواته في العمل بما يمليه الضمير، ممثلا خاصاً للأمين العام ورئيساً لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. ونتمنى له كل النجاح في منصبه الجديد والمهم في ليبريا.

إن إحاطة السيد ظريف الاعلامية والبيانات التي سمعناها اقنعتنا مرة أخرى بأن الوضع في كوسوفو أبعد ما يكون عن الاستقرار، وينبغي أن يظل قيد الاستعراض الدولي باستمرار. والبيانات التي أدلى بها السيد تاتشي إنما تؤكد على أنه لا تزال هناك مشاكل كبيرة جدا في الاقليم وهي مرتبطة، في جملة

أمور، بموقف حقيقي تجاه المصالحة. فالحالة في منطقة غرب البلقان ككل لا تزال مضطربة. ولقد رأينا كيف يمكن للأقوال والأفعال التي تفتقر إلى الحكمة أن تعيد بسهولة نكء الجراح القديمة الناجمة عن الصراعات القديمة، وكذلك كيف يمكن لعدم التصدي لأسبابها الجذرية أن ينعكس في واقع المنطقة حاليا.

وتواجه منطقة البلقان عددا من التحديات الخطيرة، بما في ذلك العداوات بين الأعراق والأديان، والزيادة الكبيرة في التطرف الإسلامي والهجرة الجماعية. وفي كوسوفو، يزداد الوضع تعقيداً جرّاء المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، وازدياد نسبة البطالة التي تبلغ ٥٥ في المائة وسط الشباب. لهذا السبب، نرى أنه من المهم عدم التخلي عن الحذر أو تجاهل آثار الصراعات في يوغوسلافيا السابقة.

لقد مرت سنوات عديدة، ولكن التداعيات الصعبة لهذه المأساة الأوروبية لا تزال قائمة، أولاً فيما يتعلق بمئات الآلاف من المشردين داخليا الذين لم يستطيعوا حتى الآن العودة إلى ديارهم. فهذه المشكلة لا يمكن إخفاؤها.

ثانيا، يقلقنا التصاعد في أنشطة المنظمات العسكرية مثل جيش تحرير كوسوفو والجماعات المسلحة التي سبق أن تم تجريدها من السلاح وفقا لجميع قرارات مجلس الأمن المتخذة. ولقد كشف الحادث الذي وقع في كومانوفو خلال أيار/مايو أوجه القصور الخطيرة القائمة من حيث السيطرة على انتقال جماعات كوسوفو الإجرامية عبر الحدود إلى البلدان المجاورة. وهذا يمثل فشلا، بما في ذلك من جانب قوة كوسوفو.

ثالثا – وهذه الفكرة جرى التعبير عنها بوضوح في البيانات التي أدلى بها شركاؤنا في الجلسة المنعقدة اليوم – يجب أن نواصل بذل الجهود الرامية إلى محاكمة مرتكبي الجرائم الخطيرة. ويجب أن نفعل ذلك بموضوعية وبدون الكيل بمكيالين إطلاقا.

عقب مماطلة طويلة من جانب بريشتينا، تم في نهاية المطاف اتخاذ القرار الذي يمهد الطريق أمام إنشاء محكمة خاصة للتحقيق في الجرائم التي ارتكبها أفراد من جيش تحرير كوسوفو، بما في ذلك الاتجار بالأعضاء البشرية وهو ما جرى الكشف عنه في تقرير مارتي.

جرى اعتماد القرار مرة أخرى تحت ضغط دولي كبير، ولم تتحقق هذه النتيجة إلا بعد أشهر طويلة من الضغوط. فما الذي يكشفه ذلك عما يسمى مركز كوسوفو كدولة؟ ليس ثمة يقين إطلاقا في أن الآلية الجاري إنشاؤها تماشيا مع ذلك ستكون فعالة ومحمية من تكتيكات التخريب. وعلاوة على ذلك، يساورنا القلق جراء تأجيل التوقيع على قانون إنشاء المحكمة المتخصصة، بينما تحاول المعارضة الراديكالية الطعن فيه. وسنستمر في إبقاء ذلك قيد الاستعراض الدقيق.

وعلى أي حال، يجب تقديم مرتكبي الجرائم للمساءلة بغض النظر عن المنصب الذي يتولونه الآن. ونحن على ثقة بأن هذا الموضوع سيظل قيد الاستعراض الكامل لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو والمجتمع الدولي والسيد ظاهر تانين، عندما يترأس البعثة. وعلاوة على ذلك، فنحن على ثقة من أنهم سيعتمدون على سجلات الهياكل الصربية، وفي مقدمتها سجلات المدعي الخاص الصربي المعني بجرائم الحرب، فيما يخص ما تحتويه من أدلة كثيرة تتصل بالقضايا المذكورة. إن هذه المسألة هي مسألة مهمة.

وفيما يتعلق بالحوار بين بلغراد وبريشتينا في إطار وساطة الاتحاد الأوروبي، فنحن قلقون بشدة جراء عدم معالجته بصورة كاملة للمسألة الرئيسية المتمثلة في إنشاء رابطة البلديات الصربية في كوسوفو، بما يتماشى مع الترتيبات التي اتفقت عليها الأطراف في عام ٢٠١٣، والتي تقتضي منح المجتمعات المحلية الصربية سلطات حقيقية تهدف إلى ضمان بقاء الأقلية الصربية. وتشكل محنة صرب كوسوفو في المقاطعة

أيضا مصدر قلق بالغ، حيث تستمر الانتهاكات لحقوقهم، بما في ذلك الحوادث المرتكبة على أساس عرقي وحالات تدنيس مقدسات الكنيسة الأرثوذكسية الصربية. إن الفساد منتشر في كوسوفو. والأحكام الصادرة عن الهيئات القضائية لكوسوفو تكتسي طابعا سياسيا بشكل متزايد.

ويتضح ذلك في الحالة المتعلقة بالنزاع العقاري بين الكيانات الاقتصادية لألبان كوسوفو، والتي تدعمها السلطات البلدية، ودير فيسوكي ديتشاني. وفي هذه القضية، حكمت المحكمة ضد الدير. وقد سلط الضوء على الطابع غير المشروع لأحدث حكم قضائي كل من بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وهو حكم شهير جدا، ويجب إعادة النظر فيه. فهو حكم مُسيس، وثمة حاجة ملحة إلى إعادة النظر فيه.

إن ضمان أمن الأديرة والكنائس الأرثوذكسية الصربية وحمايتها كان ولا يزال التزاما وواجبا أساسيين ومسؤولية رئيسية للسلطات في بريشتينا. وما يحدث ضد دير فيسوكي ديتشاني وكنيسة سانت بيتكا والكاتدرائيات الأخرى أمر غير مقبول تماما. ولا بد من إعادة الأمور إلى نصابها في هذا الصدد. والحالة تحب معالجتها، بما في ذلك من خلال مساعدة الوجود الدولي. ويجب أن تحظى هذه المسألة باهتمام خاص من جانب الممثل الخاص الجديد للأمين العام.

ويساورنا القلق جراء استمرار اتخاذ بريشتينا خطوات تهدف إلى تحويل قوات أمن كوسوفو إلى قوة مسلحة كاملة. وليس هناك شك في أن هذه الحالة تشكل انتهاكا صارخا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، الذي لا ينص على وجود أي مجموعات مسلحة أخرى في الإقليم، عدا قوة كوسوفو وعدد متفق عليه من أفراد الجيش الصربي. وينص القرار على متطلبات واضحة فيما يتعلق بنزع سلاح كل الجماعات المسلحة الألبانية في كوسوفو.

إننا بحاجة إلى مواصلة بذل الجهود للحد من مشاركة مواطني كوسوفو في النزاعات الدائرة في الشرق الأوسط. ومرة أخرى، فقد جرى تسليط الضوء بوضوح على هذا الجانب في معظم البيانات التي أدلى بها أعضاء مجلس الأمن، بما في ذلك الإشارة إلى تجنيدهم على يد تنظيم الدولة الإسلامية والمنظمات المتطرفة الأخرى. وتعترف السلطات المحلية بأنه لدى كوسوفو، من حيث أعداد المقاتلين في البؤر الساخنة، أكبر عدد من المواطنين في أوروبا، نسبة إلى عدد السكان، يقاتلون في صفوف هذه الجماعات. ومع ذلك، فإن مكافحة هذه المشكلة بفعالية على مستوى الخبراء التشريعيين هو أمر أقرت السلطات بأنها غير قادرة على القيام به. ونحن على ثقة بأن المشكلة ستظل قيد نظر بعثة الأمم المتحدة وأشكال الوجود الدولي الأخرى التي يجب أن تستمر أنشطتها في المقاطعة.

في الختام، أود إعادة تأكيد دعمنا لأنشطة البعثة التي لا تزال تمثل الوجود الدولي الرئيسي في الإقليم. وقد بذل السيد ظريف جهودا كبيرة لجعل البعثة تنفذ التزاماتها على أعلى مستوى. ويجب أن نوفر للبعثة جميع الموارد المالية والبشرية اللازمة. كما نؤكد على أهمية حيادها إزاء مسألة المركز وقيامها بواجبها على الوجه الأكمل وتنفيذها الاستباقي للولايات المنصوص عليها في القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ونحن على يقين من أن الممثل الخاص الجديد للأمين العام، السيد ظاهر تانين، سيتولى مهامه الجديدة مع شعوره المميز بالمسؤولية. ونتمنى له كل التوفيق. وندعو ألبان كوسوفو إلى التعاون الكامل مع الممثل الخاص الجديد.

إن موقف الاتحاد الروسي من قضية كوسوفو لم يتغير. ويظل القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، وليس أي قرار آخر للمجلس، ساري المفعول تماما بوصفه الأساس القانوني الدولي الملزم لأي حل لمسألة كوسوفو. ولا يحق لأي شخص تعديله؛ ولا يحق لأي شخص تجاهله. ويجب على الجميع تنفيذ الولايات الواردة فيه.

ونحن نؤيد الفترة الحالية لتقديم التقارير لأن تمديدها لن يحل المشاكل التي سنراها تتراكم ببساطة. وكما رأينا في جلسة المجلس اليوم، يبدو أن تلك المشاكل لا تزال خطيرة للغاية. ويجب أن يواصل المجلس بصورة منتظمة إبقاء ما يحدث في المقاطعة قيد نظره.

السيدة دارلو (نيوزيلندا) (تكلمت بالإنكليزية): على غرار الآخرين، أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام ظريف على إحاطته الإعلامية التي قدمها في هذا الصباح، وعلى جهوده التي بذلها خلال السنوات الأربع الماضية بصفته رئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وأتمنى له التوفيق في دوره المقبل، ونتطلع إلى العمل مع خليفته. كما أرحب بنائب رئيس الوزراء داتشيتش والسيد تاتشي في الجلسة.

في آخر مرة نظر فيها المجلس في هذا البند من جدول الأعمال (انظر S/PV.7448)، قمنا على غرار الآخرين، بحث برلمان كوسوفو على اتخاذ الخطوات المتبقية اللازمة من أجل إنشاء محكمة متخصصة للنظر في القضايا الناشئة عن فرقة العمل الخاصة المعنية بالتحقيق التابعة للاتحاد الأوروبي. ولذلك، يسرنا أن نحيط علما بتصويت البرلمان مؤخرا بالموافقة على تعديل دستوري لإنشاء المحكمة المتخصصة. ونرحب ترحيبا حارا بهذه الخطوة التي ندرك أن اتخاذها لم يكن سهلا. وهي تدل على التزام مهم، ليس بتحقيق العدالة والمساءلة فحسب، ولكن أيضا، في نهاية المطاف، بتحقيق المصالحة على المدى الطويل.

لقد شكل قرار برلمان كوسوفو خطوة هامة في اتجاه معالجة الادعاءات الخطيرة التي أُطلقت، ولكنه يظل بالطبع مجرد خطوة أولى.

ولا يزال هناك الكثير للقيام به قبل إنشاء المحكمة المتخصصة ومكتب المدعي العام المرتبط بها ومباشرة عملهما. والوصول إلى هذه النقطة لن تكون عملية بسيطة. لذلك، نحث جميع المعنيين على الاستفادة من زخم القرار الذي اتخذه برلمان كوسوفو، ودفع العملية قدما على وجه السرعة.

وفي ما يتعلق بالوضع السياسي، نحن نرحب باستمرار المشاركة الرفيعة المستوى بين بلغراد وبريشتينا في الحوار الذي يقوم الاتحاد الأوروبي بتيسيره. وإننا نشجع كلا الجانبين على مقاربة الحوار بطريقة بناءة. فكلما أُحرز تقدم في تطبيع العلاقات، سوف تكون هناك حاجة إلى مزيد من المرونة من جانب جميع القادة بغية معالجة المسائل الجوهرية. ويلزم إيلاء اهتمام خاص لحل المسائل العالقة في شمال كوسوفو. والتعاون العملي، مثل الذي أبداه رئيسا البلديتين في جنوب ميتروفيتشا وشمالها، يساهم في هذه العملية على نحو مفيد. علاوة على ذلك، نحن نشجع كلا الجانبين على إحراز تقدم بشأن المسائل الأخرى المحددة في تقرير الأمين العام (S/2015/579)، بما في ذلك حماية المواقع الثقافية والدينية، ومسألة الأشخاص المشردين داخليا، ومسألة الأشخاص المفقودين.

أخيرا، بالنسبة إلى وتيرة المجلس للنظر في هذا البند من جدول الأعمال، تردد نيوزيلندا ما قاله آخرون هذا الصباح، وتكرر التعليقات التي ذكرَتها أثناء آخر مناقشة أجراها المجلس بشأن كوسوفو حول تنظيم أعمال المجلس. فنحن غير مقتنعين بأن الممارسة التي يتبعها المجلس حاليا في ما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو هي الممارسة الأمثل. وفي حين أنه من المهم للمجلس أن يستمع إلى المتأثرين بقراراته، نعتقد أنه ينبغي أن تكون هناك مرونة في كيفية رصد المجلس للحالة في كوسوفو، حيث تتسنى له معرفة الوضع على أرض الواقع بشكل أكثر ملاءمة.

السيد كاسيميرو (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): نشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد فريد ظريف، على عرضه تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في

كوسوفو (S/2015/579). ونرحب في جلسة اليوم بمشاركة السيد إيفيتسا داتشيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية في صربيا ونشكره على بيانه. وبالقدر نفسه نرحب بالسيد هاشم تاتشي.

إن أنغولا تؤكد من جديد موقفها بأن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) لا يزال الإطار القانوني القابل للتطبيق من خلال الجهود الرامية إلى تحقيق حل لكوسوفو عن طريق الحوار والتفاوض، بالاستناد إلى مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرارات المجلس ذات الصلة. لذلك، نحن ندعم سيادة صربيا ووحدة أراضيها، ونتفهم الشواغل المشروعة لذلك البلد بشأن قضية كوسوفو.

وإننا نؤكد على الدور الأساسي الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (يونميك) في منطقة كوسوفو، بغية تعزيز الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان، وتعاونها مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، وانخراطها في العمل مع بريشتينا وبلغراد. وما زلنا نلاحظ أن الحالة الأمنية العامة في كوسوفو لا تزال هادئة ومستقرة.

وفي ما يتعلق بالبيئة السياسية العامة، نحن نثمّن مشاركة بلغراد – بريشتينا على مستوى رفيع في الحوار الذي يقوم الاتحاد الأوروبي بتيسيره، وبخاصة الاجتماع الذي عقد في بروكسل بتاريخ ٢٣ و ٢٩ حزيران/يونيه تحت إشراف الممثل السامي للاتحاد الأوروبي المعني بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية. ومعالجة المسائل المعلقة المتصلة بالتنفيذ، بما في ذلك إنشاء رابطة/مجموعة البلديات ذات الأغلبية الصربية، هي واحدة من أهم نقاط الخلاف بشأن الاتفاق الأول على المبادئ المنظِّمة لتطبيع العلاقات، المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣. ويحدونا الأمل في أن يجري التوصل إلى اتفاق سياسي نهائي قريبا.

ونحن نرحب باستئناف مشاركة ممثلي صرب كوسوفو من المبادرة المدنية الصربية في حكومة كوسوفو وبرلمانها بعد غياب دام شهرين، الأمر الذي يمكّن الائتلاف الحاكم من تعزيز برنامجه التشريعي الواسع النطاق. ونأسف لعدم موافقة برلمان كوسوفو على تعديل دستوري بشأن إنشاء محكمة متخصصة لمحاكمة جرائم الحرب التي ارتكبت خلال الحرب في كوسوفو.

وفي ما يتعلق بحقوق الإنسان، نرحب بتنظيم المؤتمر الذي انعقد في بريشتينا بتاريخ ٢١ و ٢٢ نيسان/أبريل حول تنفيذ إطار قانوني لحماية حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين. كما نرحب باعتماد برلمان كوسوفو في ٢٨ أيار/مايو مجموعة قوانين بمساعدة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، تتعلق بحقوق الإنسان، وتشمل قوانين جديدة تتصل بالمساواة بين الجنسين، ومكافحة التمييز، ومؤسسة أمين المظالم، فضلا عن إدخال تعديلات على القوانين المتعلقة بتكوين السلطة القضائية ومهامها، واستراتيجية كوسوفو لحقوق الملكية.

وإننا نشعر بقلق عميق إزاء تطرف الشباب، والتطرف العنيف، وسائر التحديات العابرة للحدود التي تؤثر على منطقة كوسوفو. ونحن ندعو السلطات إلى اعتماد وتنفيذ تدابير وسياسات فعالة للتصدي لمثل هذه الاتجاهات السلبية والخطيرة.

أخيرا، نشيد بالدور النشط المتواصل لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في تيسير الحوار بين الطوائف والمسؤولين ومع المنظمات الدولية، لا سيما تلك التي تركز على الجهود الرامية إلى منع التوترات وتخفيف حدتها، وتعزيز التعاون بين السلطات المحلية. ونحن نثمّن العمل الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة تحت قيادة الممثل الخاص للأمين العام، السيد فريد ظريف، في تعزيز الأمن، والاستقرار، وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان، وفقا لولاية البعثة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية.

أولا، أريد أن أنوّه بحضور السيد إيفيتسا داتشيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية في صربيا. وإنني أشكره على تبادل وجهات النظر مع المجلس. وأشكر أيضا السيد هاشم تاتشي على بيانه.

وأريد أن أشكر على وجه الخصوص الممثل الخاص للأمين العام، ظريف، على إحاطته الاعلامية الثاقبة بشأن التطورات الأخيرة في كوسوفو. ونحن مدينون له جدا لما أظهره من تفان وروح المثابرة لدى الاضطلاع بمهمته. وبينما نتمنى له التوفيق في مهمته المقبلة، نرحب ترحيبا حارا جدا بزميلنا السيد تانين، بصفته خير خلف له في كوسوفو.

نعتقد أنه عندما أيدت بلغراد وبريشتينا الاتفاق الأول على المبادئ المنظِّمة لتطبيع العلاقات في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣، كان المسرح مهيأ لتحقيق تحسن واضح ومستدام في العلاقات بين صربيا وكوسوفو. واليوم، نحن نشعر بالتشجيع إزاء استمرار الحوار التقني والرفيع المستوى بين الطرفين لمعالجة المسائل المعلقة المتصلة بالاتفاق.

ومع ذلك، هناك خطر يتمثل في عكس مسار المكاسب التي تحققت حتى الآن في العلاقات السلمية بين الطوائف، إذا عجزت الأطراف عن تحقيق توافق في الآراء على تنفيذ أحكامه المعلقة. والتفسيرات المتضاربة من كلا الجانبين بشأن مسألة إنشاء رابطة/مجموعة البلديات ذات الأغلبية الصربية تشكل عقبة أمام تنفيذ الاتفاق تنفيذا كاملا. لهذا السبب، نشدد على ضرورة ألاّ تتحلى الأطراف بالمرونة فحسب، بل أن تظل أيضا ثابتة في التزامها بالعملية.

ومن المهم أن المحادثات الفنية بين الطرفين في إطار الاتفاق الجمركي تشهد تقدماً مطرداً، بدعم من بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو. وقد نجح الحوار في التوصل إلى اتفاق لفتح معبرين حدوديين مؤقتين بحلول عام ٢٠١٦. ومن خلال تلك الآلية، فإن السلع الخاضعة للرقابة حتى الآن، بما في ذلك الأدوية التي تشتد الحاجة إليها، سيجري نقلها بحرية عبر الحدود، مما يعزز زيادة الفرص التجارية ويوفر العلاج للمرضى.

والعلاقة بين العدالة والمصالحة بعد مهم آخر في العلاقات بين صربيا وكوسوفو. وأود أن أشدد على العلاقة بين العدالة والمصالحة. فهناك صلة لا تنفصم بينهما. وبغية ضمان أن يكون نجاح المصالحة كاملاً، لا بد من حصول أسر ضحايا النزاع في كوسوفو وميتوهيا على العدالة. ولذلك، نرى أن إنشاء محكمة خاصة لمحاكمة المسؤولين عن جرائم الحرب تطور مهم وله مغزاه. ونتوقع أن تؤدي النتائج التي توصل إليها فريق التحقيقات الخاص التابع للبعثة بشأن المعاملة غير الإنسانية للشعب والاتجار غير المشروع في الأعضاء البشرية إلى ملاحقة الجناة.

ولا تزال المصالحة الحقة أساسية لتعزيز التماسك وإرساء حجر الأساس للسلام والتقدم. ومشاريع بناء الثقة التي شرعت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في تنفيذها صممت بشكل مناسب لتحقيق ذلك الهدف. فهي تيسر الحوار لا بين الأديان فحسب، ولكن بين الثقافات أيضاً، وهي تحقق نتائج ملموسة بالفعل. وما من شك في الدور المحوري لبعثة الأمم المتحدة في تعزيز الأمن والاستقرار في كوسوفو، ولا يمكن إغفالها. ولا تزال البعثة هي الجسر وباني الجسور. ونحن نشجع البعثة والممثل الخاص الجديد للأمين العام، السيد تانين، على المضي قدماً في مساعيهما بلا هوادة من أجل تحقيق الولاية في كوسوفو.

استأنف مهامي بصفتي رئيس المجلس.

طلب ممثل صربيا الكلمة ليدلي ببيان آخر. أعطيه الكلمة الآن.

السيد داتشيتش (صربيا) (تكلم بالصربية؛ والترجمة الشفوية قدمها الوفد): أرجو أن تسمحوا لي بالرد بإيجاز على العديد من البيانات التي استمعنا إليها في مداخلات مختلفة. إنني أشعر بدهشة شديدة لأن بعض المشاركين في هذه الجلسة قالوا إننا أقحمنا الخطاب القومي في المناقشة. إنني لم أفعل ما هو أكثر من إثارة مسألة التراث الثقافي الصربي وحمايته وتدمير آثارنا – تلك الآثار التي تعود إلى القرون الثاني عشر والثالث عشر والرابع عشر. وليس لذلك أي صلة بالخطاب القومي. فما رأي أعضاء المجلس؟ هل ينبغي لنا أن نصفق لأعمال العنف تلك.

إنني على يقين من أن لنا الحق في أن نقول شيئاً دفاعاً عن أنفسنا. ورداً على كل ما طرحته وبرهنت عليه، أجاب السيد تاتشي بكلمة ''الإبادة''. لا، بل إنه بدأ بكلمات ''الفاشية'' و''العنصرية'' و''الإبادة الجماعية'' و''الاغتصاب'' و''الخطاب القومي''. تلك هي الكلمات التي استخدمها. أولاً وقبل كل شيء – وأتوجه بكلامي هذا إلى ممثلي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا، كانت صربيا ويوغوسلافيا حليفتان لكم في الحربين العالميتين وقاتلنا إلى جانبكم في التحالف ضد الفاشية. ولا يمكن أن نقف أبداً على الجانب الفاشي. قاتلنا ضد ألبانيا في الحربين العالميتين الأولى والثانية. وفيما يتعلق بألبانيا، كما يعلم أعضاء المجلس، كانت يوغوسلافيا بعد الحربين العالميتين نصيراً للصداقة بين أنور خوجة وتيتو. مزاعم الإبادة الجماعية والعنصرية والفاشية تلك سخيفة. والسيد تاتشي ذكر الآلاف من حالات الاغتصاب. وأنا لست ضد أن تصدر محكمة حكمها ضد شخص ما متهم بزعم ارتكاب جريمة. ولكن فيما يتعلق بذلك العدد، تلك الآلاف من حالات الاغتصاب التي ذكرت فعلاً وحالات الاغتصاب المزعوم للشباب من الذكور – لا يمكن للسيد تاتشي أن يكيل بمكيالين فيما يتعلق بنا.

وأتوقع أن تؤكد الدول الكبرى كل شيء فعلناه في القرون الماضية، وألا تلتزم الصمت بعد الاتهامات التي نواجهها – بأننا فاشيون، وأننا نقحم الخطاب العنصري، وأننا مغتصبون. أنا لا أعرف أي نوع من الكلمات تلك، ولكن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) أعلنت أن أربعة من المواقع تحت حمايتها في خطر. فمن أين يأتي ذلك الخطر؟ ليس من جانبنا. ولذلك، نحن نعترض على محاولة كوسوفو الحصول على عضوية اليونسكو.

إن ثمانية من أصل ١٥ بلداً هنا قد اعترفت باستقلال كوسوفو، ولكن أود أن يلزم الأعضاء جانب الحذر وأن يمتنعوا عن دعوة بلدان أخرى للاعتراف باستقلال كوسوفو. لقد استمعت إلى بيان الأردن، ولا بد لي أن أقول إن الأردن لا يقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل بسبب فلسطين. وأرجو ألا يأتي وقت تكون سلامته الإقليمية موضع شك، ومن ثم يكون عليه انتظار أن يتخذ كل بلد أخر قراراً فيما يتعلق بسلامة أراضيه – وآمل ألا يواجه الأردن ذلك بصورة مباشرة. نحن لا يمكن أن نصفق لتلك القرارات وما شابهها.

نتمنى أن تكون لنا علاقات ممتازة مع الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي نرى أنه يكتسي أهمية أساسية لمستقبلنا، ولكن أود أن أطرح سؤالاً واحداً لأن الولايات المتحدة دعت كل الدول الأعضاء إلى دعم طلب كوسوفو للانضمام إلى اليونسكو. هل لي أن أسأل الولايات المتحدة الأمريكية، أين كانت مبادئكم عندما طالبتم الدول الأعضاء قبل عامين بعدم التصويت لصالح فلسطين. وأذكر أن أوباما قال إنه ينبغي أن تمتنع البلدان كافة وأن تنتظر ريثما تتوصل إسرائيل وفلسطين إلى اتفاق قبل اعترافها بفلسطين. والآن، ها هي الولايات

المتحدة الأمريكية تطلب الاعتراف بكوسوفو وقبول عضويتها في اليونسكو، إلا أن نفس المبدأ لم يطبق في حالة فلسطين.

ويعرف أعضاء المجلس أننا، في اجتماعنا الأخير في بروكسل، لم نتمكن من التوصل إلى اتفاق لأن الجانب الألباني لم يكن راغباً في قبول كل الاتفاقات التي طرحت على الطاولة. والوفد الألباني، الذي كان يضم السيد تاتشي أيضاً، رفض ذلك. وها هو السيد تاتشي يذكر الدعاية الآن، وكل الصور التي أحضرتها معي هنا تبين المواقع المدمرة. هل يمكنه الرد على تلك الصور؟ وهل هي حقيقية أم لا؟ من هو ذلك الشخص الذي هدم الصليب أعلى الكنيسة الأرثوذكسية؟ هل تم القبض عليه؟ هل لم ينقش على جدران موقع التراث العالمي ذاك الذي تحميه اليونسكو عبارات ''داعش'' و ''لا إله إلا الله'' و ''الخلافة قادمة''؟

أريد أن أسمع رداً على تلك الأسئلة فحسب. إنني أرغب حقاً في علاقات جيدة مع بريشتينا، والسيد تاتشي وأنا قد وضعنا الأمور على المسار الصحيح، وشرعنا في ذلك بكل حسن النية. ولكن لا بد لي أن أقول مع الأسف إن نفس المعايير المزدوجة التي طبقت على إسرائيل وفلسطين يجري تطبيقها على كوسوفو. وأنا هنا كممثل لجمهورية صربيا، ومهمتي هي الدفاع عن مصالحها ومصالح الشعب الصربي. وعندما نتكلم عن الدعاية، أود أن أشير إلى أن كوسوفو على ما يبدو أصبحت عضواً في الأمم المتحدة بالفعل. ولنا أن نلاحظ أن بيان السيد تاتشي يقدم على أنه بيان للسيد تاتشي، نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية في جمهورية كوسوفو. فهل نكون بذلك قد اعترفنا بكوسوفو في جلسة مجلس الأمن هذه كعضو في الأمم المتحدة؟ لقد شهدنا مثل ذلك لسنوات حتى الآن وتساهلنا إزاءه لأننا لا نريد تعقيد الأمور. لكن لماذا نتهم نحن بالفاشية أو العنصرية عندما نناقش مسألة المصالحة؟ وكيف يمكن إدانة كلماتنا عندما نتكلم ونبدي قلقنا بشأن تراثنا الثقافي؟ ما هو الخطأ في بياناتي؟

إنني أود أن أوضح تلك المسألة. فأنا أحاول بإخلاص إيجاد حل دائم لقضية كوسوفو، لأنه في الوضع الراهن الذي نحن بصدده، وبينما يقال أن صربيا تتصرف بشكل بناء، تجرى الاستعدادات من وراء ظهورنا للاعتراف بكوسوفو كدولة معلنة من جانب واحد. ما هو الفرق بين ذلك التصرف لبريشتينا من جانب واحد وحالة إسرائيل وفلسطين؟ إنني أسأل أي بلد عما عساه سيفعل لو أنه شهد شيئاً من هذا القبيل على أرضه. لذلك، كان من المهم التمسك بالمبادئ، وفي حالتنا هذه، فقد انتهكت كل المبادئ وخرقت بشكل صارخ. إلا أن الكيل بمكيالين شيء لن نقبله أبداً. وكمثال على ذلك، يمكنني أن أستشهد بقولين سجلا لهاشم تاتشي اليوم، أولهما معناه أن تراثنا الثقافي لم تكن حمايته يوماً أفضل مما هي عليه اليوم في كوسوفو – في حين أنني عرضت على المجلس صور ما تبقى من المواقع الثقافية والآثار الصربية – أما القول الثاني فهو أن الألبان كانوا يشكلون غالبية السكان في كوسوفو دائماً.

وأود أن أشير إلى أننا نرغب في مواصلة التعاون بشكل جيد واستمرار حوارنا في بروكسل. نحن بلد صغير جداً، ولا يمكننا أن نؤثر على عمل مجلس الأمن. ومنذ أن قيل إن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) لا يزال سارياً، بينما يجري حث بلدان أخرى على عدم الامتثال لذلك القرار أو تأييده، أعتقد أننا ينبغي أن نعقد جلسة يناقش خلالها ما إذا كان القرار لا يزال ساري المفعول، ولماذا تطبق معايير مزدوجة في هذا الصدد. فعوضاً عن الرد على تلك الصور باستجابة ملموسة، يتكلم البعض عن الفاشية والعنصرية وما شابه. وأجد نفسي مضطراً للسؤال عن سبب وجودي هنا ولماذا يريد المجلس أن يجري حواراً معنا. ولماذا تقول الدول الكبرى إن صربيا قائدة في المنطقة وأحد عوامل استقرارها؟ أنا لا أريد أن أسمع بلداناً أخرى تهين بلدي، فهذا لا يسهم في المصالحة. في ٢٧ آب/

أغسطس، تنظم النمسا اجتماعاً في فيينا، بل إنها اقترحت إقامة مباراة لكرة القدم بين البلدان التي تتطلع للحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وعلينا أن نبدي أمثلة ملموسة عن أشياء كالحفاظ على التراث الثقافي، للدلالة على استعدادنا للتعاون.

أنا لا أعترض على حديث الجماعات العرقية والدينية الأخرى عن الوضع في بلغراد أو في مدن وبلدات أخرى في صربيا. نحن لا نريد أن يقال لنا إننا فاشيون أو عنصريون. لقد انقضى عشرون عاماً منذ الحرب والنزاع المسلح. تغيرت أمور كثيرة بشكل كبير بعد ٢٠ عاماً من انتهاء الحرب العالمية الثانية، ولكن، بعد ٢٠ عاماً من انتهاء نزاعنا، مازلنا نعاني من نفس الأمور ونفس الصراعات. وكنت أود ببساطة أن أوضح رد فعلي على ذلك، ولن أكرره مرة أخرى.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): طلب السيد هاشم تاتشي الكلمة ليدلي ببيان آخر. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد تاتشي (تكلم بالألبانية؛ والترجمة الشفوية قدمها الوفد): يؤسفني أن يساء استخدام هذا المنبر لأغراض الدعاية السياسية وشؤون السياسة اليومية في صربيا. كوسوفو بلد جديد متعدد الأعراق ودولة مواطنيها سواسية أمام القانون. ويؤسفني بشدة أننا نضيع وقت المجلس.

إننا يمكن أن نتكلم ونتناقش لساعات، إلا أن الحقائق واضحة وغير قابلة للتغيير. وفي ملاحظاتي الاستهلالية، قلت إنه ما من وثيقة، حتى في هذه المؤسسة، يمكن أن تستوعب كل الجرائم والإبادة الجماعية التي ارتكبتها صربيا في كوسوفو. الحرب قد وضعت أوزارها. وكوسوفو دولة مستقلة وذات سيادة، يعترف بها الآن ١١١ دولة. وهي عضو في آليات ومنظمات دولية رئيسية. وتعمل على تعزيز وضعها الدولي وأقامت علاقات ممتازة مع كل البلدان في المنطقة. وفي الأيام القادمة، سنوقع اتفاقاً لترسيم الحدود مع الجبل الأسود. لقد أقمنا علاقات حسن جوار جيدة جداً بهدف ضمان السلم والاستقرار في المنطقة. وبدأنا أيضاً في تطبيع العلاقات بين صربيا وكوسوفو على قدم المساواة. وبالرغم من كل الصعوبات في تنفيذ الاتفاقات، كان الحوار ناجحاً.

لا أود مناقشة التاريخ هنا، لكنني أود أن أقول فحسب إن كوسوفو تمضي الآن على طريق واضح نحو تحقيق التقدم والاندماج الأوروبي – الأطلسي، بما في ذلك أن تصبح جزءا من منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): بالنيابة عن مجلس الأمن، أود أن أعرب عن امتناننا للسيد فريد ظريف، الذي قدم اليوم آخر إحاطة إعلامية إلى المجلس بصفته الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. نحن نقدر قيادته للبعثة ونتمنى له كل النجاح في مهمته الجديدة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠.